



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

النقود والمصارف

ألمية لطلاب السنة الثالثة

د. مازن ديب

2023/2024

مدخل

تعدّ النقود بشكلٍ ما جزءاً من التاريخ البشري لما لا يقلّ عن 3000 سنة ماضية، وقبل ذلك الوقت تفترض معظم الأبحاث بأن عمليات التبادل التجارية كانت تتم بين الأفراد والتجمعات السكانية بموجب عقود التجارة الحبرية، والتي عُرفت فيما بعد بأعمال المقايضة، حيث كانت السلعة هي الثمن أيضاً، فيقوم البيع على سلعة ودفع ثمنها بسلعة أو خدمة أخرى، وبذلك يكون المشتري قد سدّد الثمن (DAVIES, 2002).

وبمرور الوقت وتدرجياً بدأت عملات عصور ما قبل التاريخ بالظهور والتطور، فعلى سبيل المثال لا الحصر - كما وجدت الأبحاث والدراسات - استخدموا الأسلحة والملح وجلود الحيوانات وغيرها كعملاتٍ للتبادل، ثم أخذت هذه العملات البدائية بالتطور.

فمنذ حوالي 1100 ق.م انتقلت الصين من استخدام الأدوات الخفيفة والأسلحة كوسيط للتبادل، واستخدمت نماذج مقلّدة صغيرة لذات الأدوات بقالب برونزي، ثم تحولوا الى استخدام أدوات معدنية على شكل دائرة، وكانت تلك البداية الحقيقية لأوّل نقدٍ معدنية (DAVIES, 2002).

وبالرغم من أنّ الصين كانت أوّل من استخدم النقود المعدنية، لكنّ أوّل صكّ لها لم يكن في الصين، ففي عام 600 ق.م صكّ إيليايس ملك ليديا (غرب تركيا حالياً) أوّل عملة رسمية وكانت مصنوعة من الالكتروم¹، وتمّ ختمها مع صور تمثل فئات العملات، وكان أن ساهمت هذه العملة في زيادة تجارة البلد الداخلية والخارجية ما جعلها أغنى امبراطورية في آسيا الصغرى. أمّا العملة الورقية ذات الانتشار الواسع في أيامنا هذه فإنّها جاءت وليدة الحاجة، ذلك أنّ أوّل عملة ورقية صدرت من قبل حكومات المستوطنين الأوروبيين شمال أمريكا، لأنّ الشحنات كانت تستغرق وقتاً طويلاً مما أدى الى نفاذ النقد لدى المستوطنين بسبب توسّع عملياتهم، وبدلاً من العودة الى نظام المقايضة استخدمت الحكومات الاستعمارية سند الاقرار بالدين كعملة للتبادل، وأوّل مرّة تمّ استخدامها كان في كندا في مستعمرة فرنسيّة عام 1685 م، حيث أصدر الجنود بطاقات اللعب مصنّفة الى فئات وموقعة من المحافظ كنقودٍ بدلاً من النقود المعدنية في فرنسا (المصطفى، 2012).

¹ الالكتروم: هو خليط من الذهب والفضة ويحدث بشكل طبيعي.

أمّا في أوروبا فقد استمر استخدام القطع النقدية المعدنية حتى القرن السابع عشر بفضل عمليّات الاستحواذ على المعادن الثمينة من المستعمرات للحفاظ على صكّ المزيد والمزيد من النقود، وفي نهاية المطاف بدأت المصارف باستخدام أوراق نقدية للمودعين والمقترضين لحملها بدلاً من القطع النقدية المعدنية، حيث أنّ هذه الأوراق كان من الممكن أخذها إلى المصرف في أي وقت وتبديلها بقيمة تقابلها من القطع النقدية الذهبية أو الفضية، وكانت الأوراق المالية تستخدم لشراء البضائع وتشغيلها مثل كثير من العملات اليوم، لكنّها صدرت من قبل المصارف والمؤسسات الخاصة وليس من قبل الحكومة التي هي الآن مسؤولة عن إصدار العملة في معظم دول العالم. نرى مما تقدّم أنّ النقود كانت الحل الناجع للتخلص من عيوب نظام المقايضة وأنها انتقلت من شكل الى شكل عبر العصور، وأنّ تغيير شكل العملات لم يغيّر وظيفتها التي أحدثت لأجلها، وهنا نستذكر تعريف أرسطو² للنقد منذ ما يزيد على ثلاثمئة سنة قبل الميلاد بوظائفه الثلاث: مقياس للقيمة ووسيط في المبادلات وحافظ للقيمة (حسن، 1999)، حيث قاوم هذا المفهوم التقليدي للنقد عبر العصور جميع التغيرات الشكلية التي طرأت على النقد وما زال يشكل حتى يومنا هذا المفهوم الأكثر قبولاً في التحليل الاقتصادي المعاصر.

والمال عموماً وكما هو معلوم لطالما كان وسيلة لتحقيق الغايات، بيد أنّه اليوم أصبح غاية بذاته، إذ يقول هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا الأسبق ومستشار الأمن القومي الأمريكي: "من يسيطر على الغذاء يسيطر على الشعوب، ومن يسيطر على الطاقة يسيطر على القارات، ومن يسيطر على المال يسيطر على العالم" (المصطفى، 2012)، فالمال إذن لم يعد وسيلة بل أصبح غاية تسعى إليها الدول القوية للتحكم بالدول الضعيفة.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

ماذا لو تخيلنا أنّ هناك عالماً من دون مال؟

منذ حوالي 500 سنة، كانت قبائل الأنكا في أمريكا الجنوبية لا تعرف شيئاً عن المال، وكانوا يقدرون قيمة المعادن اللامعة كالذهب والفضة من ناحية جمالية فقط، فالذهب عرق الشمس والفضة دموع القمر، والعمل كان القيمة المتداولة لدى الأنكا كما كان يجب أن تكون في الدول الشيوعية.

² أرسطو أو أرسوطاليس أو أرسطاطاليس (384-322 ق.م) فيلسوف يوناني وتلميذ أفلاطون ومعلم الاسكندر الاكبر.

لكن في عام 1532 م جاء رجل يقوده الطمع وقطع الأطلسي وصولاً الى أميركا الجنوبية هو فرانسيسكو بيزارو مع جماعة من الغزاة الإسبان وحطوا رحالهم فيما يُعرفُ اليوم بالبيرو العليا مدفوعين بأسطورة إيليرادو الملك المرصع بالذهب، وبعد أن تغلبوا على جيش الأنكا في معركة كاتامارا عام 1532 م بدأ البحث جدياً عن الذهب، حيث وجدوا ضالّتهم في كوتوسي (بوليفيا حالياً) واكتشفوا (سياراريكو) أو التلة الثرية التي ترتفع 5000 م عن سطح البحر، وكانت جبلاً من المال، وخلال الـ 250 سنة من حكم الإسبان تمّ استخراج أكثر من ملياري أونصة فضة من تلك المناجم (FREGUSON, 2008).

لكن ما لم يفهمه شعب الأنكا هو سرُّ حبّ الأوروبيين للذهب والفضة، حيث لم يعرفوا أن هذين المعدنين أكثر من مجرد معادن لامعة وأنها قد تصبح في يومٍ من الأيام نقوداً ذات قوّة وحدة نقد قوّة منقولة. كانت الفضة تنقى وتُسبك في سبائك أو نقود وتشحنُ الى أوروبا، وربما يدفع هذا الأمر الكثيرين الى تصوّر أنّ ذلك جعل الامبراطورية الاسبانية غنيّة فوق حدّ التصوّر، ولكن الحقيقة هي أنّ كلّ ذلك الذهب والفضة من كوتوسي لم يحم الامبراطورية الإسبانية من الانهيار الاقتصاديّ وسياسيّاً.

لماذا حصل ذلك؟ مع أنّ بيزارو ومن خلفه حفروا عميقاً في المناجم لاستخراج المزيد، لكنّ الجواب هو أنّ قيمة هذه المعادن تدرّت بشكلٍ كارثي، فضلاً عن أنّ حروب إسبانيا استهلكت كلّ ما كان يصلها. في الواقع إنّ المزيد من النقود الفضيّة لم تجعل إسبانيا أكثر ثراءً، لقد ارتفعت أسعار الحاجيات كثيراً، ولكن ما لم يُدرّكه الإسبان أنّ قيمة المال فيما يعطى الآخر في المقابل له، سواء اتّخذ المال شكل عملة فضيّة أو أصدافٍ أو سبائك ذهبيّة أو حتى عملة ورقيّة، وهذا يصحّ منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا، فحتى قطع الطين المشوي قد تخدم كوحدة نقد إذا كان الناس يتفقون بها.

منذ حوالي 4000 سنة في بلاد ما بين النهرين القديمة، كان الناس يستخدمون ألواح الطين للقيام بالمبادلات التجارية، وقد وجد المنقبون العديد من الرّقم التي تثبت ذلك، كتلك التي وجدت جنوب بغداد والتي يؤكّد على أنّ المدين سيدفع للدائن، وأخرى تؤكّد أنّ المدين يجب أن يدفع للدائن 4 حصصٍ من الشّعير لمن معه هذا اللوح (FREGUSON, 2008).

في الواقع فإنّ هذا الأمر مألوف في يومنا هذا، فالعملة الورقية في أيدينا ليست أكثر من وعدٍ بالدفع كتلك التي وجدت على لوح الطين في بابل منذ 4000 سنة.

ما يمكننا قوله: أنَّ المال ليس المعدن، ولا يهَمُّ شكل العملة أو المادة التي صُنِعَ منها ورقاً كانت أم فضة أم طيناً أو حتى على شاشة الكمبيوتر (المبادلات الحديثة في البورصة) طالما أنَّ الذي يتلقاها يثق ويعترف بها.

كان هناك امكانية كبيرة للمال كنظام أن يؤسس لثقة متبادلة وامكانية تثوير التاريخ العالمي، وتتمثل الفكرة بما يلي: بإمكانك الاعتماد على الناس لافتراض المال واعادته في وقت لاحق في المستقبل، لهذا فإنَّ أصل كلمة حساب (account) جاءت من اللاتينية وتعني (أنا أعتقد)، ومن دون اختراع كلمة حساب فإنَّ كل التاريخ الاقتصادي لعالمنا يكاد يكون مستحيلاً.

القسم الأول النقود

الفصل الأول

النقود والنظم النقدية

المبحث الأول

النقود : المفهوم والأهمية

أدرك الإنسان منذ الحياة البدائية البسيطة أهمية وجود أداة ووسيلة يمكن استعمالها في إتمام وتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع. وهناك ثلاثة مراحلٍ للتطور الانتاجي:

- مرحلة الانتاج لإشباع الحاجات.
- مرحلة الانتاج لأجل المبادلة (ظهور فائض يتبادله الفرد مع غيره).
- مرحلة الإنتاج الرأسمالي.

أولاً: المبادلة: وهي عملية وسيطية بين التوزيع والاستهلاك، إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع، والحصول على مداخل، وبالأحرى فإنها العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي إذ تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية، كما تمكن المبادلة المستهلكين من دفع مبالغ نقدية لإشباع مختلف الرغبات، وذلك عن طريق استعمال الخدمات واستهلاك السلع التي يرغبون في الحصول عليها.

1-1) أهمية المبادلة: تكتسب المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يأتي:

- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
- تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها.
- سير الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.
- معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل.

▪ معرفة نوعية العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ودرجة الارتباط بينهم.

1-2) مبادلة بضاعة - بضاعة (المقايضة): بفضل الاختراعات وتطور قوى الإنتاج، أصبح المنتج ينتج أكثر مما يستهلك، مما أوجد فائضا من السلع يتبادل مع غيره من الأشخاص للحصول على سلع أخرى وإشباع منافع جديدة وحاجات متعددة.

1-3) تقييم نظام المقايضة:

✓ إيجابياته:

- ساهم في تسويق السلع بين المنتجين.
- ساهم في مراحل الإنتاج.
- أدى إلى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمعات.
- يعدّ مرحلة أساسية من مراحل تطور الانتاج.

✗ سلبياته:

- صعوبة توافق رغبات المتبادلين.
- صعوبة تحديد نسب التبادل لصعوبة تجزئة السلع والخدمات.
- صعوبة التخزين.
- عدم وجود وحدة لقياس القيمة.
- تعدد الأسعار النسبية للسلع.
- تدني الكفاءة التبادلية.

ثانياً: تعريف النقود

النقود هي أي شيء يمكن استخدامه كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقود ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة، وأن لها خصائص معينة فما هي إذاً هذه الوظائف وهذه الخصائص؟

ثالثاً: وظائف النقود:

تتمثل وظائف النقود في العناصر الآتية:

1-3) وسيط للتبادل:

يعني قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشرة (النقد مقابل السلع والخدمات)، ومن خلال هذه الوظيفة تم التغلب على العديد من المشاكل:

- عدم توافق الرغبات.
- تخفيض تكاليف التبادل.
- تشجيع مزيد من التخصص بالإنتاج حسب حرية الاختيار.

3-2) مخزن للقيمة:

تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان آخر وبأقل تكلفة مقارنة بالمقايضة، وبذلك تعد وسيلة للادخار من أجل انفاقها في المستقبل ولكي تتجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على أكمل وجه لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية (التضخم يضعف هذه الوظيفة).

3-3) وحدة لقياس القيمة:

تستخدم النقود كوحدة لقياس قيم السلع والخدمات . كذلك تساعد النقود في إبرام العقود ومسك الحسابات في صورة نقدية ومعرفة ما حققته الشركة من أرباح أو خسائر في نهاية كل عام.

3-4) معيار للمدفوعات الآجلة:

تسهل هذه الوظيفة عملية إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي على أن يتم بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر، إضافة إلى أن هذه الوظيفة تمكن من إقراض واقتراض قوة شرائية (إبرام القروض) كل ذلك بشرط أن تظل القوة الشرائية للنقود مستقرة (عدم وجود ظاهرة التضخم).

رابعاً: خصائص النقود

تتمثل خصائص النقود في العناصر الآتية:

4-1) **سهولة الحمل:** لابد للنقود من أن تكون سهلة الحمل وسهلة النقل من أجل أن تكون متاحة للجميع في جميع المناطق وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة كما هو الحال في نظام المقايضة فسيكون من المتعذر استخدامها كوسيلة للتبادل، وإن تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعة نسبياً.

4-2) **ليست سريعة التلف:** يجب أن تكون النقود غير قابلة للتلف حتى لا تفقد قيمتها بالمفهوم المعاصر.

4-3) قابلة للتجزئة: تتسم النقود بقابليتها للتجزئة بحيث يمكن إصدارها في شكل وحدات كبيرة وصغيرة ومتوسطة.

4-4) سهولة التمييز: يجب أن تتسم النقود بسهولة التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة كما هو الحال بالنسبة للعملة المعدنية والورقية.

4-5) ذات مواصفات موحدة: يجب أن تتمتع النقود بهذه الخاصية حتى تتمتع بالقبول العام ولتفادي أي نشوب خلاف بين طرفي التبادل، كما يجب أن تتمتع النقود بهذه الصفة حتى يتم تفادي حدوث أي نوع من التزوير.

خامساً: أنواع النقود

تتمثل أنواع النقود في العناصر الآتية:

5-1) النقود السلعية: هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود، مثل سلعتي الذهب والفضة أي أنهما وسائل مبادلة لهما قيمة ذاتية (يصدرها جميع أفراد المجتمع الذين يحوزون السلع).

5-2) النقود الرمزية أو الورقية: هي النقود المصنوعة من الورق والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها، وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل (يصدرها البنك المركزي).

5-3) النقود الائتمانية أو البنكية: وهي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيراً قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان.

5-4) النقود الإلكترونية (Electronic money): وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة.

ومن الأمثلة الشائعة على النقود الإلكترونية:

❖ **المحفظة الإلكترونية (Electronic purse)** التي تعد بطاقة ذكية تُستخدم لتخزين قيم

نقدية محددة، مستعينةً بذلك بشريط مغناطيسي أو رقاقة حاسوب (دائرة مدمجة)، ويمكن

من خلالها تحويل النقود الإلكترونية إلى بطاقة أخرى دون الحاجة إلى ربطها بحاسوب مركزي أو أي جهة أخرى.

❖ **النقود الرقمية (Digi cash):** وفيها تُخزن القيمة النقدية في أقراص حاسوبية، وتُستخدم بواسطة الحاسوب الشخصي للطرف المُستهلك، ولكن يجب أن يربط شبكته بشبكة الاتصالات الدولية.

5-5) النقود الافتراضية أو المشفرة (Virtual money)

وهي نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، تكون متاحة فقط بشكلها الإلكتروني، ويمكن تخزين النقود الافتراضية والتعامل معها عن طريق برامج مخصصة أو تطبيقات الهاتف المحمول أو الحاسوب، أو عبر المحافظ الرقمية المخصصة، وتكون المعاملات النقدية الخاصة بها عبر شبكة الإنترنت بالاستعانة بشبكات آمنة مخصصة، وتُسمى أيضًا بالعملات المشفرة. ومن الأمثلة الشائعة على النقود الافتراضية:

❖ **بيتكوين: (Bitcoin) :** وتعد عملة البيتكوين أول عملة رقمية افتراضية؛ وتعتبر عملة مشفرة نظرًا لأن التشفير يسهل إنشاء معاملات البيتكوين، وحتى العام 2021 كان يوجد أكثر من 18.5 مليون رمز بيتكوين قيد التداول، مقابل الحد الأقصى للعملة آنذاك والبالغ 21 مليون.

❖ **بيتكوين كاش: (Bitcoin Cash) :** طُرح عام 2017 م وهو أحد أكثر أنواع العملات المشفرة شيوعًا في السوق، ويكمن الفرق الجوهرى بين البيتكوين الأصلي والبيتكوين كاش هو حجم الكتلة (Block Size)؛ إذ يمتلك الأخير سعة أكبر، وهذا يعني أن البيتكوين كاش يُقدّم سرعات معالجة أسرع من البيتكوين الأصلي.

❖ **لايتكوين: (Litecoin) :** يعمل كطريقة استخدام بتكوين، أنشأ من قبل تشارلي لي عام 2011 م، وقد صمم من أجل تحسين طريقة عمل بيتكوين؛ من حيث أوقات المعاملات الأقصر، والرسوم الأقل.

❖ **الريبيل (Ripple) :** هو نوع من العملات المشفرة، يُستخدم بشكل كبير من قبل الشركات والمؤسسات الأكبر حجمًا.

❖ **ستيلار: (Stellar) :** تمّ تصميمه من قبل المؤسس المشارك لـ (Ripple Jed McCaleb) في عام 2014 م ويتم تشغيله من قبل منظمة غير ربحية تسمى

(Stellar.org)، ويهدف إلى تعزيز استخدامه في البلدان النامية التي لا يُمكنها الوصول إلى أية بنوك تقليدية.

❖ تتشابه النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية في كونها أموالاً يتم التعامل معها بشكل إلكتروني فقط، دون الشكل التقليدي المعروف للنقود، ويختلف كلا النوعين في العديد من الأمور؛ كطرق إنتاجها وامتلاكها، والجهات المصدرة لها، لكن عمومًا، ولا يُنصح بالتعامل معها إلا عند الاطلاع على كافة الأحكام المتعلقة بها منعًا للوقوع في الاحتيال أو النصب، فرغم سماح التشريعات بالتعامل بها، إلا أن النقود الافتراضية لا تخضع لأي جهات رقابية رسمية، أما النقود الإلكترونية فتفتقر للعديد من الخواص التي تتمتع بها النقود التقليدية.

❖ كلما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي كلما تغيرت بنية الكتلة النقدية، ففي الاقتصادات المتطورة نجد النقود الائتمانية والإلكترونية تمثل أكبر نسبة في الكتلة النقدية أما في الاقتصادات الضعيفة نجد أن النقود الورقية والمعدنية مازالت تمثل الجزء الأكبر من الكتلة النقدية

خلاصة:

- ◆ تطور شكل النقود مازاً بعدة مراحل من النقود المجسمة الى الملموسة مادياً فالنقود المجردة.
- ◆ إنَّ هناك ارتفاعاً في مستوى الثقة التي يضعها الإنسان في الوسائل النقدية.
- ◆ كلما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي كلما تغيرت بنية الكتلة النقدية، ففي الاقتصادات المتطورة نجد أن النقود الائتمانية والإلكترونية تمثل أكبر نسبة في الكتلة النقدية أما في الاقتصادات الضعيفة نجد أن النقود الورقية والمعدنية مازالت تمثل الجزء الأكبر من الكتلة النقدية.

المبحث الثاني

النظم النقدية

أولاً: النظام الاقتصادي

يجدر بنا ونحن ندرس النظم النقدية أن نعرف أساساً النظام الاقتصادي، والذي يعدّ تنظيمًا يستهدف إشباع رغبات الإنسان باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة، ويتكون من مجموعة من المنظمات التي يختارها أفراد المجتمع كأسلوب يستخدم به موارده لإشباع رغباته.

و للنظام الاقتصادي عدة وظائف هي:

- تقرير الأهداف الإنتاجية.
- تخصيص الموارد الإنتاجية وتحديد الأسلوب الإنتاجي.
- توزيع الناتج الكلي.

ثانياً: النظم النقدية

يشمل النظام النقدي جميع النقود المتداولة في بلد معين، والمؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية (المصرف المركزي) ويشمل أيضاً المصارف التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة.

ويتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن تخفيض معدل البطالة وتسريع النمو الاقتصادي ومحاولة تجنب الإخلال باستقرار مستوى الأسعار.

وهناك نظامين أساسيين من النظم النقدية هما:

- النظام السلعي.
- النظام القانوني أو الورقي.

2-1) النظام السلعي:

وهو النظام الذي يتم بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل، حيث كان الذهب والفضة أوسع هذه السلع انتشاراً،

وكانت القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية لقيمة الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية، وقد كان مقياس القيمة السلعية للنظام النقدي في الماضي يتحدد بكمية معينة من الذهب والفضة، أو خليط من الاثنين معاً.

2-1-1 قاعدة الذهب:

كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع بلدان العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي بسبب أزمة الكساد العظيم. وقد كان لقاعدة الذهب عدة مزايا هي:

- الأمان.
- ثبات أسعار الصرف.
- إدارة النظام النقدي بصورة آلية.
- استقرار مستوى الأسعار.

وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي:

🇦🇩 قاعدة المسكوكات الذهبية (1880 - 1914) : وبموجبها يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب.

🇦🇩 قاعدة السبائك الذهبية (1914 - 1933) : وتتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلاً من مسكوكات ذهبية.

🇦🇩 نظام الصرف بالذهب: وهنا يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والجنيه الإسترليني.

2-1-2 قاعدة المعدنين:

طُبِّقَ نظام المعدنين قبل نظام الذهب، ففي قاعدة المعدنين تتحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين هما: الذهب والفضة، وبالتالي فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من المعدنين.

و قد اتبع هذا النظام لسببين:

1- الاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية أو نقوداً قابلة للتحويل إلى النقود السلعية.

2- احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب أو الفضة للقيام بعمل النقود.

النظام النقدي القانوني أو الورقي

في النظام النقدي القانوني لا تكون للنقد قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها، لذلك فإنها تعرف بالنقد الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى. وعلى هذا الأساس تتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي، وإنما بحسب الاعتبارات والأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

ويمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة، إلا أنه يعتبر سلاحاً ذا حدين، إذ قد تستخدمه السلطة السياسية بدافع سياسي، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم.

لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص، مثل:

- تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تغطي لاحتياجات الاستيراد لسنة أشهر على الأقل).
- أن لا يتجاوز عجز الموازنة نسبة معينة % 5 (من قيمة الناتج المحلي الإجمالي).

قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا

لقد أثبتت التجربة العملية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيراً من قاعدة الذهب بسبب:

وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة، كما أنها لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياطي الذهبي إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا.

المبحث الثالث

التعريف العملي للنقد

يقصد بالتعريف العملي للنقد طرق وأساليب حساب (قياس) النقد كمياً:

I. المقياس الضيق للنقد والذي يعرف ب M1 أو نقد التبادل.

II. التعريف الواسع للنقد M2 أو مقياس السيولة الإجمالي.

III. المقياس الأوسع للنقد M3 .

IV. مقياس السيولة الإجمالي M4 .

I. المقياس الضيق للنقد والذي يعرف ب M1 أو نقد التبادل، ويتكون هذا المقياس من:

$$M1 = C + D$$

حيث: (C العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، D الودائع الجارية).

II. التعريف الواسع للنقد M2 أو مقياس السيولة الإجمالي، ويشير إلى عرض النقد بمعناه

الأوسع :

$$M2 = M1 + \text{Term deposits} + \text{Saving deposits}$$

✓ (Term deposits) الودائع الآجلة: الودائع الاستثمارية لأقل من سنة بالعملة الوطنية،

الودائع بالعملة الأجنبية والمقومة بالعملة الوطنية.

✓ (Saving deposits) ودائع التوفير .

ويطلق على كل من ودائع التوفير والودائع الآجلة مصطلح أشباه النقد.

III. المقياس الأوسع للنقد M3 ، يستخدم هذا المقياس عادة في الدول المتقدمة التي تتمتع

بدرجة كبيرة من التقدم الاقتصادي والعمق المالي والنقدي الناجم عن التقدم الكبير في

الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات دفع جديدة.

حيث يتم إضافة ودائع المستثمرين الآجلة إلى M2 بحيث تصبح M3 كما يلي:

$$M3 = M2 + \text{Long term Deposit}$$

Long term Deposit الودائع الاستثمارية طويلة الأجل (لأكثر من سنة).

IV. مقياس السيولة الإجمالي M4 ، يتألف من:

$$M4 = M3 + \text{high liquid securities}$$

(high liquid securities): أصول عالية السيولة مثل أدونات الخزينة الحكومية.

مثال عملي:

لديك البيانات الآتية عن اقتصاد ما: (الأرقام بمليارات الدولارات)

ودائع جارية 200 ، عملة متداولة 300 ، ودائع التوفير 50 ، ودائع آجلة 40 ، ودائع

المستثمرين الآجلة 30 ، أصول عالية السيولة 10 . والمطلوب حساب:

(1) المقياس الضيق للنقد M1

(2) مقياس السيولة الإجمالي M4

(3) أشباه النقد

الحل:

$$300 + 200 = 500 \leftarrow M1 = C + D(1)$$

(2) مقياس السيولة الإجمالي M4 لا نستطيع الحصول عليه إلا بعد إيجاد M3 و التي لا

نستطيع الحصول عليها إلا بعد إيجاد M2 لذلك

$$500 + 50 + 40 = 590 \leftarrow M2 = M1 + \text{Term deposits} + \text{Saving depo}$$

$$590 + 30 = 620 \leftarrow M3 = M2 + \text{Long term Deposit}$$

$$620 + 10 = 630 \leftarrow M4 = M3 + \text{high liquid securities}$$

(3) أشباه النقد = الودائع الآجلة + ودائع التوفير 90 = 50 + 40

الفصل الثاني

عرض النقود ونظريات الطلب عليها

المبحث الأول

العرض النقدي

سنتناول في هذا المبحث توضيحاً للعوامل المؤثرة على عرض النقود ودور البنك المركزي في ذلك وقدرته على التحكم في القاعدة النقدية، وقبل البدء يجب التمييز بين مفهومي العرض النقدي و الأساس النقدي (كمية النقود):

عرض النقود: يقصد به إجمالي وسائل الدفع المتداولة باقتصاد خلال فترة زمنية معينة.
الأساس النقدي: يقصد به النقد المصدر الذي يقوم البنك المركزي بإصداره فقط بخلاف عرض النقود الذي تتحكم به عوامل أخرى بخلاف البنك المركزي.

قمنا في الفصل الأول بمناقشة عرض النقود من خلال دراسة وسائل قياسه M1, M2, M3, M4 بينما سنناقش في هذا المبحث آلية تأثير البنك المركزي على عرض النقود هذا.

1-1) الاطراف المؤثرة في العرض الكلي للنقود في الاقتصاد

تشمل الاطراف الرئيسية المشاركة في عرض النقود في المجتمع كلاً من: البنك المركزي، بنوك الایداع، المودعين والمقترضين.

- ✓ البنك المركزي: وهو المسئول عن وضع السياسات النقدية والتحكم في عرض النقود.
- ✓ بنوك الایداع: وتشمل البنوك التجارية مؤسسات الادخار التي تقبل الودائع من الافراد والمؤسسات وتمنح في المقابل القروض للأفراد والمؤسسات الراغبين في الاقتراض.
- ✓ المودعين: وهم الافراد والمؤسسات الذين يحتفظون بحسابات جارية.
- ✓ المقترضين: من البنوك من الافراد والمؤسسات.

1-1-1 آلية تأثير البنك المركزي على عرض النقود

يؤثر البنك المركزي على عرض النقود من خلال التحكم بالقاعدة النقدية وبالتالي التأثير على العرض النقدي.

$$MB = C + R$$

C: النقد المصدر أو العملة المتداولة وتشمل كل من العملة المحفوظة لدى البنوك التجارية كـ نقدية (والمتمثلة في احتياطاتها) والعملة المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك.

R : الاحتياطات في الجهاز المصرفي

بالتالي فإن الزيادة في العملة المتداولة أو الاحتياطات ستؤدي الى زيادة القاعدة النقدية وبالتالي الى زيادة عرض النقود.

وتحكم البنك المركزي في القاعدة النقدية يكون عن طريق:

✓ إصدار العملة

✓ عمليات السوق المفتوح

✓ الاقراض الحكومي

✓ اقراض البنوك التجارية

ولكي نفهم كيف آلية تأثير البنك المركزي على عرض النقود عبر هذه العمليات يجب علينا أولاً

أن نراجع سريعاً مكونات ميزانية البنك المركزي التقليدية:

نعرف أن ميزانية البنك البسيطة تأخذ الشكل الآتي:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
سندات خزينة (Government securities)	عملة في التداول (Notes in circulation)
قروض للبنوك (Advances to banks)	احتياطات (Reserves)

1 إصدار العملة:

يتم إصدار العملة وتوزيعها مباشرة على البنوك بقيمة 100 مليون ليرة وبالتالي فإن ميزانية البنك المركزي تظهر على الشكل الآتي:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
(+ 100 مليون) قروض للبنوك	(+ 100 مليون) احتياطات

✓ التأثير هنا على القاعدة النقدية يأتي من خلال زيادة الاحتياطيات.

(2) الإقراض الحكومي:

يقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة من خلال شراء السندات أو أذون الخزانة الحكومية قصيرة الأجل.

✓ قدم البنك المركزي قرضاً للحكومة بمقدار 20 مليون ليرة وتم إيداع القرض في حسابات الحكومة فإن الميزانية تظهر على الشكل الآتي:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
(+ 20 مليون) سندات حكومية	(+ 20 مليون) ودائع حكومية

✓ نلاحظ هنا أن التأثير على القاعدة النقدية يكون صفراً لأن الزيادة التي طرأت نتيجة شراء السندات الحكومية عوضها نقصان بنفس المقدار بسبب نقصان العملة في التداول وتحولها إلى ودائع حكومية.

✓ التصرف بالقرض وإنفاقه: سوف يتم من خلال شيكات مسحوبة على حساب الجهات لدى البنك المركزي وإذا ما تم إيداع هذه الشيكات في حسابات الأفراد والشركات لدى البنوك التجارية فإن الميزانية تظهر على الشكل الآتي:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
	(- 20 مليون) ودائع حكومية
	(+ 20 مليون) ودائع البنوك التجارية

✓ التأثير على القاعدة النقدية يكون بالتأثير على الاحتياطيات (ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي).

(3) عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها عملية بيع وشراء الأوراق المالية وخاصة بيع وشراء السندات الحكومية وهذا يؤدي إلى التأثير على القاعدة النقدية وبالتالي التأثير على عرض النقود.

حالة شراء السندات الحكومية:

وهناك حالتان:

(A) حالة شراء السندات الحكومية عبر شيكات لدى بنوك تجارية وبالتالي سوف تظهر ميزانية البنك المركزي إذا افترضنا أن قيمة السندات الحكومية بمقدار 20 مليون:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
(+ 20 مليون) سندات حكومية	(+ 20 مليون) ودائع البنوك

✓ هنا التأثير على القاعدة النقدية جاء عن طريق الاحتياطات وليس العملة في التداول.

(B) حالة شراء السندات الحكومية نقداً وبالتالي سوف تظهر ميزانية البنك المركزي إذا افترضنا أن قيمة السندات الحكومية بمقدار 20 مليون:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
(+ 20 مليون) سندات حكومية	(+ 20 مليون) عملة في التداول

✓ هنا التأثير على القاعدة النقدية جاء عن طريق العملة في التداول وليس عن طريق الاحتياطات.

حالة بيع السندات الحكومية

في حال بيع السندات الحكومية نقداً سوف تظهر ميزانية البنك المركزي إذا افترضنا أن قيمة السندات الحكومية بمقدار 20 مليون بالشكل الآتي:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
(- 20 مليون) سندات حكومية	(- 20 مليون) عملة في التداول

✓ هنا التأثير على القاعدة النقدية جاء بالانخفاض بمقدار الانخفاض الذي طرأ على العملة في التداول.

(4) إقراض البنوك التجارية:

ستظهر ميزانية البنك المركزي كالتالي:

الأصول (Assets)	الخصوم (Liabilities)
(+ 20 مليون) قروض للبنوك التجارية	(+ 20 مليون) ودائع للبنوك التجارية

✓ هنا التأثير على القاعدة النقدية جاء بالزيادة بمقدار الزيادة التي طرأت على الاحتياطيات (ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي).

قدرة البنك المركزي في التحكم في القاعدة النقدية:

يتضح مما سبق بأن قدرة البنك المركزي على التحكم بالقاعدة النقدية تكون أكثر في إصدار عملة جديدة، إقراض الحكومة، عمليات السوق المفتوحة، حيث يستطيع البنك المركزي تحديد حجم العملة وحجم الإقراض الحكومي وحجم السندات المباعة أو المشتراة. إلا أن قدرة البنك المركزي تكون أقل في عمليات الإقراض للبنوك التجارية وتحديد سعر الخصم لأن قرار الاقتراض من عدمه راجع للبنك التجاري نفسه.

1-1-2 دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقد

للبنوك التجارية دور هام في التأثير على عرض النقد من خلال خلق النقد (الودائع المشتقة) والتي تقوم بها البنوك التجارية من خلال قدرتها على منح القروض.

يكون خلق النقد بمضاعف ويقدر مضاعف خلق الودائع بما يعادل مقلوب نسبة الاحتياطي الرسمي. وسندرس مفهوم خلق النقد ومضاعف خلق الودائع بالتفصيل لدى دراستنا لوظائف البنوك التجارية، ولكن لابد هنا من التطرق إلى أهم محددات عملية خلق الودائع لما لها من تأثير على عرض النقد:

◆ نسبة الاحتياطي القانوني: نسبة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية لتحتفظ بجزء من ودائعها لديه. فكلما زادت هذه النسبة قلت قدرة البنوك على خلق النقد والعكس.

◆ سعر إعادة الخصم: كلما زاد سعر إعادة الخصم قلت قدرة البنوك على خلق النقد وبالعكس.

محددات عملية خلق الودائع

- ✓ الاحتياطات الفائضة: التي تحتفظ بها البنوك التجارية كسيولة في خزائنها فكلما زادت قلت عملية خلق النقود وبالعكس.
 - ✓ رغبة الأفراد في الاقتراض كلما زادت الرغبة زادت عملية خلق النقود والعكس صحيح.
 - ✓ حجم الودائع من قبل الأفراد كلما زادت حجم الودائع زادت عملية خلق النقود.
- من المحددات السابقة يلاحظ بأن تحكم البنوك التجارية بها يعتبر جزئي باستثناء الاحتياطات الفائضة.

إنّ تفضيل البنوك التجارية الاحتفاظ بسيولة فائضة يتوقف على:

- معدلات السندات (r) كلما زاد العائد على السندات كلما قل احتفاظ البنوك بسيولة فائضة.
- توقع سحب الودائع (Ed) كلما زاد توقع سحب الودائع كلما زاد الاحتفاظ بالاحتياطات.

3-1-1 دور الجمهور في التأثير على عرض النقود:

يعتمد هذا الدور على تفضيل الاحتفاظ بالعملة كنقد متداول (C) أو كودائع تحت الطلب (D) أو ودائع آجلة (T) فكلما زادت نسبة الاحتفاظ بالنقود المتداولة إلى إجمالي الودائع الجارية (C/D) كلما قلت عملية خلق النقود وبالتالي قل عرض النقود وبالعكس.

كلما زادت العملة المتداولة إلى إجمالي الودائع الجارية (C/D) قلت الودائع المصرفية القابلة للتضاعف ← قل عرض النقود وبالعكس.

ونفس المنطق ينطبق على الودائع الآجلة.

العوامل المؤثرة في الاحتفاظ بالنقود المتداولة إلى إجمالي الودائع الجارية (C/D):

هناك العديد من العوامل أهمها:

- الثروة (W): كلما زادت الثروة قلت نسبة الاحتفاظ بالنقود المتداولة وبالعكس صحيح.
- العائد المتوقع (E): كلما زاد العائد المتوقع كلما قلت نسبة النقود المتداولة وبالعكس.
- الاقتصاد الخفي: كلما اتسع الاقتصاد الخفي زاد الاحتفاظ بالنقود المتداولة وبالعكس صحيح.

○ الاستقرار السياسي: كلما زاد عدم الاستقرار السياسي كلما زادت كمية النقود المتداولة والعكس.

(2-1) المضاعف النقدي:

المضاعف النقدي (m) عبارة عن نسبة عرض النقود الى القاعدة النقدية، أي أن:

$$m = \frac{M}{MB}$$

ويمكننا حساب قيمة المضاعف من العلاقة:

$$m = \left[\frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt \left(\frac{T}{D} \right) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}} \right]$$

حيث:

$\frac{T}{D}$ الودائع الآجلة الى الجارية، $\frac{C}{D}$ النقود المتداولة الى الودائع الجارية، rd نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية، rt نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية، $\frac{ER}{D}$ الاحتياطي الفائض.

من النموذج السابق نستطيع معرفة العوامل المؤثرة في عرض النقود وهي:

التغير في مكونات مضاعف النقود ويعتمد على:

$\uparrow \frac{C}{D}$ $\Leftarrow$ المضاعف $\downarrow$ $\Leftarrow$ عرض النقود $\downarrow$

الاحتياطي القانوني $rd \uparrow$ $\Leftarrow$ المضاعف $\downarrow$ $\Leftarrow$ عرض النقود $\downarrow$

$\uparrow \frac{ER}{D}$ $\Leftarrow$ المضاعف $\downarrow$ $\Leftarrow$ عرض النقود $\downarrow$

مثال:

بفرض لدينا المعطيات الآتية (الأرقام بملايين الليرات السورية):

$$T = 100, ER = 4, D = 400, C = 200, rd = 10\%, rt = 5\%$$

(المطلوب: 1) اوجد المضاعف النقدي (m) وفسر النتيجة

(2) اوجد معادلة عرض النقود

الحل:

(1) المضاعف النقدي:

$$m = \left[\frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt \left(\frac{T}{D} \right) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}} \right]$$

$$m = \left[\frac{1 + \frac{200}{400} + \frac{100}{400}}{0.1 + 0.05 \left(\frac{100}{400} \right) + \frac{4}{400} + \frac{200}{400}} \right] = 2.8$$

التفسير:

بلغت قيمة المضاعف النقدي 2.8 وهذا يعني أنّه: اذا زادت القاعدة النقدية بمقدار وحدة واحدة (مليون ل.س في مثالنا) فإنّ عرض النقود سوف يتضاعف بمقدار 2.8 مرة.

(2)

$$m = \frac{M}{MB}$$

ومنه فإنّ:

$$M = 2.8 MB$$

المبحث الثاني

الطلب النقدي

2-1 الطلب على النقود:

نقدم في هذا المبحث النظريات المختلفة للطلب على النقود، ودوافع الطلب عليها، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في ذلك، خاصة سعر الفائدة باعتباره العامل الفاعل في آلية انتقال تأثير التغير في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

2-2 نظريات الطلب على النقود:

✓ النظرية التقليدية لكمية النقود

✓ نظرية كينز لتفضيل السيولة

✓ نظرية بومول - توبين

✓ النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان

2-2-1 النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:

تُعدّ أول صياغة لنظرية كمية النقود، جاءت بهدف تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت أهم التعديلات التي أجراها فيشر هو أن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية، وأبرز فكرة سرعة دوران النقود، أي معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها، وتأخذ المعادلة الشكل الآتي:

متوسط أسعار السلع X حجم المعاملات = سرعة دورانها X كمية النقود

ونرمز لها:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

M كمية النقود المستخدمة، P المستوى العام للأسعار، V سرعة دوران وحدة النقود، Y حجم

الدخل الحقيقي أو ما يعرف حجم السلع والخدمات.

تنص هذه المعادلة باختصار على أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة

لا بد وأن تتساوى مع القيمة النقدية للسلع والخدمات المتداولة خلال تلك الفترة.

ويقسمة المعادلة السابقة على Y فإن:

$$M. V/Y = P. Y/Y$$

أي أن:

$$P = (M. V)/Y$$

وقد افترض الكلاسيك ثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظراً لافتراض التوظيف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طردياً مع كمية النقود المعروضة، ووفقاً للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.

الطلب على النقود وأثر الأرصدة النقدية الحقيقية (أثر بيجو Pigiou effect)

لبيان أثر بيجو فأنا نتذكر أن النظرية النقدية الكلاسيكية بينت أن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد وأن هذه الزيادة تؤثر على سلوك الأفراد بالاحتفاظ بتلك النقود. **كيف؟**

إن زيادة كمية النقود لدى الأفراد عن حاجتهم الحقيقية تؤدي إلى زيادة إنفاقهم أي زيادة طلبهم على السلع و الخدمات المعروضة في السوق مما يترتب على ذلك زيادة الأسعار في ظل الاستخدام الكامل للموارد.

يتلخص أثر بيجو في أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لذلك يرغب الأفراد في زيادة قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية لديهم لكي يعيدوا التوازن السابق أما في حالة انخفاض الأسعار فسيحدث العكس.

2-2-2) نظرية كينز لتفضيل السيولة:

نصت نظرية تفضيل السيولة لكينز على أن طلب الأفراد على النقود تحدده ثلاثة دوافع هي:

✓ دافع المبادلات.

✓ دافع التحوط للطوارئ.

✓ دافع المضاربة.

(A) الطلب على النقود بدافع المبادلات: وذلك في الاحتفاظ بكميات معينة من النقود لسد النفقات الضرورية التي تتطلب القيام بها أثناء الوقت الفاصل بين تسلم المداخل و إنفاقها ، لأن الإيرادات ترتبط عادة بوقت معين (آخر الشهر للإيجار، تحصيل مبالغ المبيعات بالنسبة

للمؤسسات الإنتاجية)، في حين أن النفقات لا تتوقف وتتوالى باستمرار أثناء الفترة الفاصلة بين دخلين.

(B) الطلب على النقود بدافع التحوط أو الاحتياط: يؤدي دافع الاحتياط عند الأفراد إلى المحافظة على كميات معينة من النقود قصد القيام بالنفقات غير المنتظمة وغير العادية مثل نفقات العلاج ، وتتعلق أهمية الاحتياط بعوامل ذاتية مثل إمكانية الترقب ومدى طبيعة الإنسان في الاحتياط والحرص.

وقد تتخذ هذه الاحتياطات شكل سندات أو أسهم قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد سائلة، الشيء الذي يجعلها منتجة تدر على صاحبها فوائد (وهذا حسب معدل الفائدة السائد).

(C) الطلب على النقود بدافع المضاربة: يتعلق دافع المضاربة بالأرصدة النقدية التي يتركها بعض الأفراد في حوزتهم ليتمكنوا من استعمالها في ظروف أحسن في أسواق العقارات والمواد الأولية والبورصات، إذ ينتظرون الفرص المناسبة لاستخدام أموالهم. إن الاحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة يتناسب عكسيا مع معدل الفائدة، وبمردود القيم المالية، فإذا كان معدل الفائدة ومستوى القيم المالية مرتفعاً فإن المحفوظات النقدية تنقلص لأن المتعاملين يسعون إلى الاستثمار في السوق النقدية وإعطاء القروض، وإذا كانت القروض منخفضة فإن المحفوظات النقدية لأجل المضاربة ترتفع.

2-2-3) نظرية بومول - توبين: وفق لهذه النظرية يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للاحتفاظه بدولار إضافي من النقود.

وتقاس المنفعة الحدية للاحتفاظ بدولار إضافي من النقود (بدلا عن الاحتفاظ به في سندات) بتكاليف مبادلة السندات بالنقود و التي يتم تقاها تحملها في حال الاحتفاظ بالنقود.

أما التكلفة الحدية للاحتفاظ بدولار إضافي : فتقاس بالفائدة التي يتم التضحية بها بعدم الاحتفاظ بسندات بقيمة دولار.

2-2-4) النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان: يرى فريدمان أن طلب النقود ليس ثابتا بل هو متغير ، ولتفسير عوامل التغير، ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تتوزع إلى نقد ، وقيم منقولة و سلع وعقارات ورأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد).

هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يسعى لاستخدام مكونات ثروته في سبيل الحصول على أكبر قدر من المداخل ، ومن أجل ذلك يعمل هذا الشخص على طلب النقود ، وطلب القيم المنقولة ، وطلب السلع والخيرات المادية.

* فما هي العوامل التي تؤثر في طلب النقود؟

1. تتنوع هذه العوامل حسب فريدمان حسب مستوى سيولة مكونات الثروة وهي خمسة:
2. طلب النقود (أكثر الموجودات سيولة) وهو طلب للاستجابة لحاجيات الإنفاق، ويكون مرتفعاً كلما ارتفعت الأسعار.
3. طلب القيم المنقولة أي السندات التي يرتفع الطلب عليها إذا ارتفع مردودها أي معدل الفائدة السندات والأسهم التي يرتبط طلبها بمستوى عائداتها ومستوى الأسعار.
4. طلب على الاستثمارات المباشرة التي ينفقها الإنسان على نفسه (نفقات التعليم والتكوين).
5. طلب على الموجودات المادية (العقارات ، السلع) التي تدر على صاحبها دخلاً مادياً يتعلق بمعطيات تقنية (المسكن، الملابس) لا يمكن تقييمه إلا إذا حول إلى كميات نقدية .
6. العامل الشخصي وهو عامل يتعلق بوضعية الشخص، ومستواه المادي والفكري وتقاليدته في توزيع مكونات ثروته.

ويقوم فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب الكلي للنقود.

الفصل الثالث

التضخم

يعبر التضخم عن حالة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ويعد واحداً من أهم المشكلات الاقتصادية التي تهم صانعي السياسة الاقتصادية في أي بلد، بسبب الآثار الضارة التي تتجم عنه والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

3-1 أنواع التضخم:

3-1-1 التضخم البسيط:

في حالة التضخم البسيط يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين 2 و 3 في المائة سنوياً، وهو من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، كما يعتبر محفزاً للاستثمار، حيث يحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة، ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

3-1-2 التضخم الزاحف:

التضخم الزاحف هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى 10 في المائة سنوياً.

3-1-3 التضخم الحقيقي:

في حالة التضخم الحقيقي ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين 10 و 15 بالمائة ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة مما يشكل تحدياً كبيراً لمخططي السياستين النقدية والمالية حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار.

3-1-4 التضخم المكبوت:

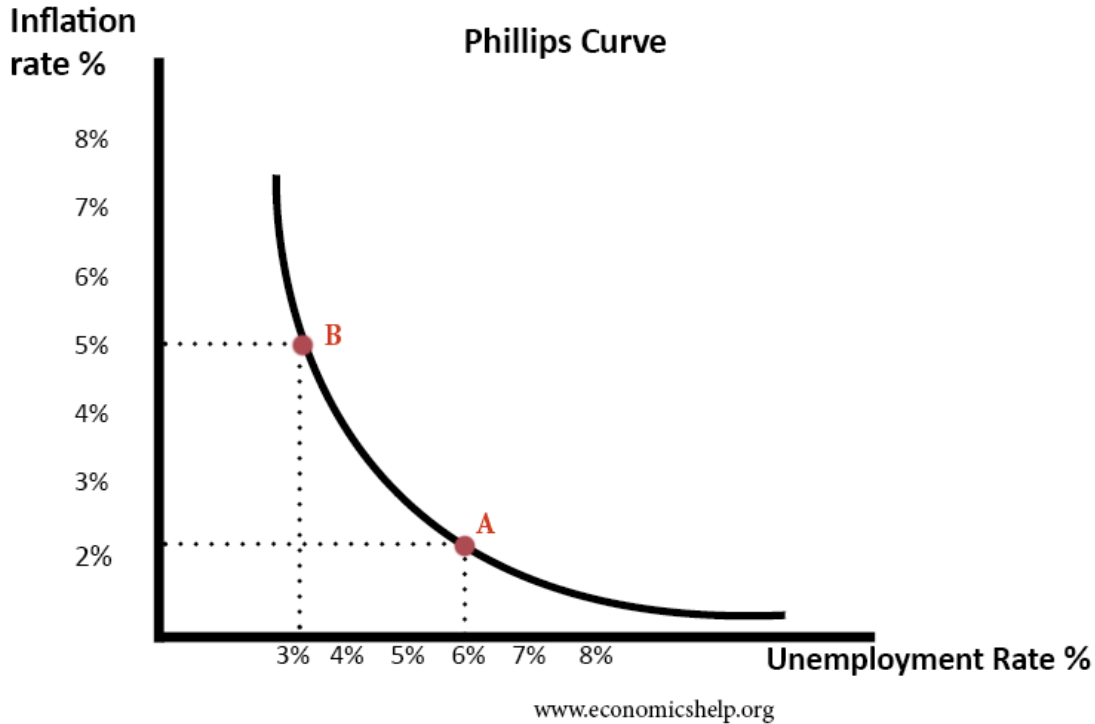
يقصد بالتضخم المكبوت حالة من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة، مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم.

3-1-5 التضخم المفرط:

يعدّ التضخم المفرط من أسوأ أنواع التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق 100 بالمائة سنوياً، حيث يحدث هذا النوع من التضخم في حالات الحروب و الأزمات الكبرى.

3-2) منحنى فيليبس:

يشير منحنى فيليبس إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.



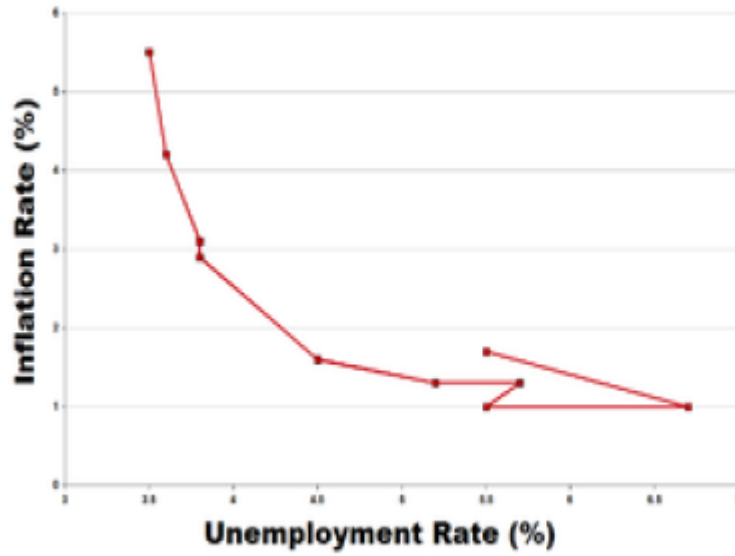
يجسد منحنى فيليبس القول بأن لدى صانعي السياسة الاقتصادية الخيار في المفاضلة (trade-off) بين إما كبت التضخم أو تخفيض البطالة.

إن هذا الأمر ظهر خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث كان يمكن لصانعي السياسة استخدام السياسة المالية والنقدية لمحاولة التأثير على معدل النمو الاقتصادي والتضخم.

على سبيل المثال، إذا كان معدل البطالة مرتفعاً والتضخم منخفضاً، يمكن لصانعي السياسات تحفيز الطلب الكلي (زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب) هذا من شأنه أن يساعد على الحد من البطالة، ولكن يسبب ارتفاع معدل التضخم.

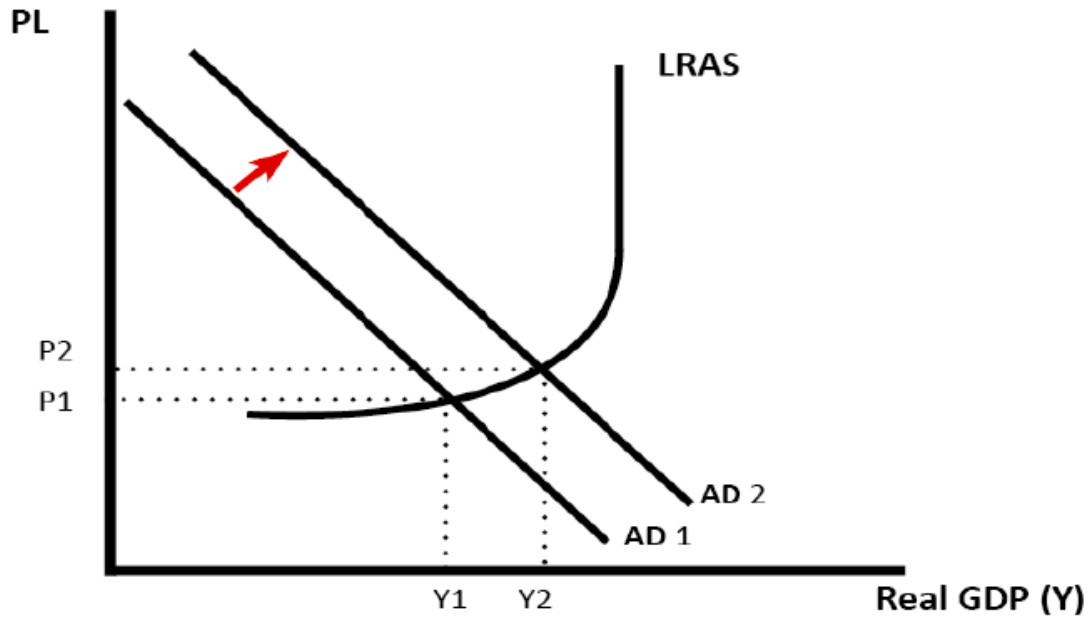
نشأ منحنى فيليبس من تحليل يقارن نمو الأجور النقدية مع البطالة، حيث درس ويليام فيليبس العلاقة بين البطالة ومعدل تغيير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861

1957 - بينت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في الأجور ومعدل البطالة، على سبيل المثال: ارتبط ارتفاع معدل البطالة بانخفاض نمو الأجور والعكس صحيح.



• السؤال هنا لماذا يوجد مفاضلة بين البطالة والتضخم؟

لنأخذ الشكل الآتي الذي يعبر عن نموذج AD/AS



تؤدي الزيادة في إجمالي الطلب من (AD1) إلى (AD2) إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_1 إلى Y_2 ، لذلك تستخدم الشركات المزيد من العمال وتراجع البطالة.

ومع اقتراب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، نرى زيادة في الضغوط التضخمية لكن مع انخفاض معدل البطالة، يمكن للعمال المطالبة بأجور أعلى مما يؤدي إلى تضخم الأجور أيضاً، يمكن للشركات زيادة أسعارها بسبب ارتفاع الطلب. لذلك، في هذه الحالة، نرى انخفاض في معدلات البطالة ولكن يكون مترافقاً مع ارتفاع في التضخم.

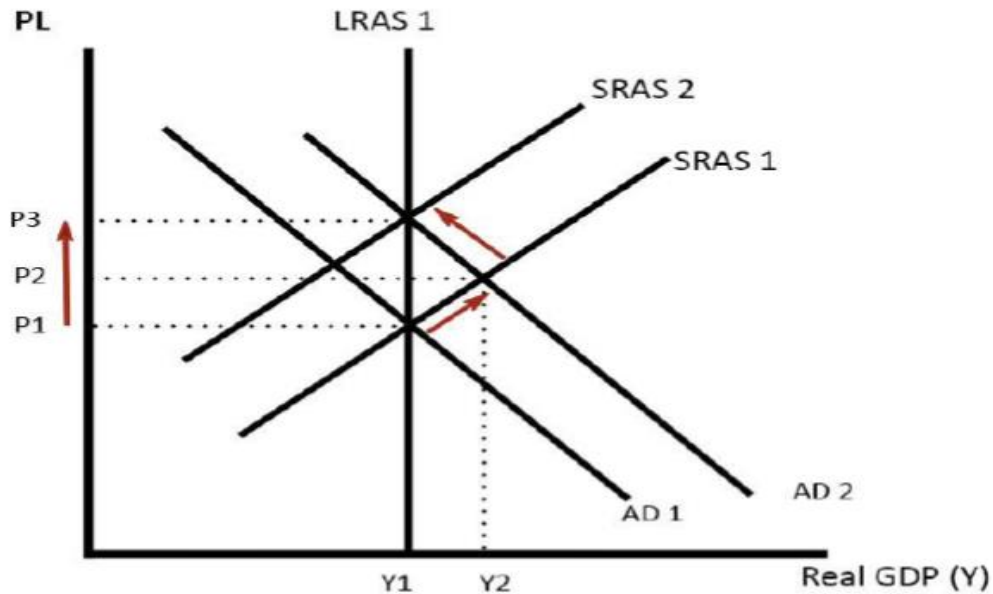
3-3) منحنى فيليبس Philips curve وانتقاد المدرسة النقدية:

انتقد أصحاب المدرسة النقدية دائماً هذه المفاضلة بين الأجور النقدية (التضخم والبطالة) فهم ينطلقون من فكرة عدم مرونة العرض الكلي (Aggregate Supply) في المدى الطويل، كيف ذلك؟

يرى النقديون أنه إذا كانت هناك زيادة في الطلب الكلي، فإن العمال يطلبون أجوراً اسمية أعلى، وعندما يتلقون أجوراً اسمية أعلى، فإنهم يعملون لساعات أطول لأنهم يشعرون بأن الأجور الحقيقية قد ازدادت (مستنديين في توقعاتهم على حسب مستوى أسعار الفترة الماضية).

لكن عندما يدرك العمال أن الأجور الحقيقية بقيت نفس أسعار العام الماضي ولم تزد (نتيجة زيادة الأسعار)، فإنهم يغيرون توقعاتهم السعرية، ولا يعودون يقدمون عملاً إضافياً ويعود الإنتاج الحقيقي إلى مستواه الأصلي، لذلك تبقى البطالة دون تغيير، ولكن لدينا معدل تضخم أعلى وتكون النتيجة انحراف منحنى فيليبس إلى SRPC2 كما هو واضح في الشكل التالي.

نموذج AD/AS



إن الزيادة في AD سيؤدي فقط إلى زيادة مؤقتة في الإنتاج الحقيقي إلى Y1 بعد زيادة توقعات التضخم، يتحول SRAS إلى اليسار إلى SRAS2، وننتهي بتضخم أعلى P3 وإنتاج Y1 يوضح نموذج AD/AS هذا سبب حدوث انخفاض مؤقت في معدل البطالة.

في السبعينيات، بدأت فكرة منحنى فيليبس في السقوط حيث شهدت تلك الفترة ارتفاع في معدلات البطالة وارتفاع التضخم معاً وعرفت تلك الظاهرة بالركود التضخمي (Stagflation) وأصر أصحاب المدرسة النقدية على عدم وجود مقايضة (trade-off) بين البطالة والتضخم على المدى الطويل.

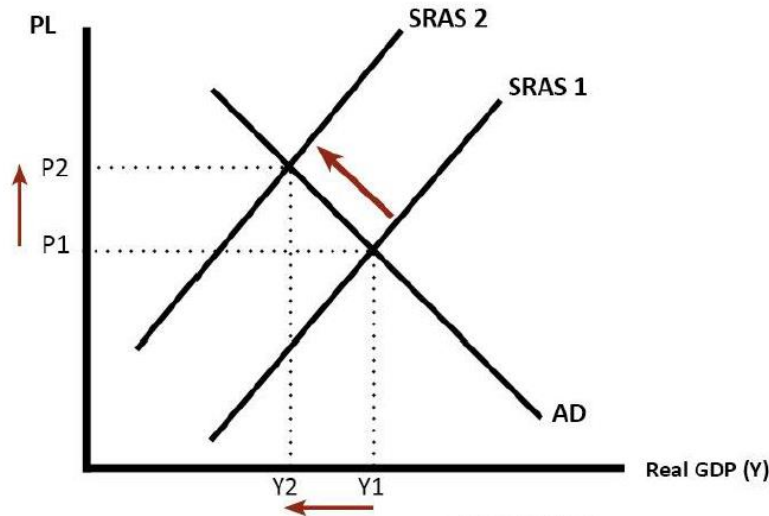
فيما يلي توضيح لفكرة الركود التضخمي.

الركود التضخمي Stagflation

الركود التضخمي: هو التضخم المصاحب للركود أي يكون في نفس الفترة ارتفاع في التضخم ولكن مترافق مع انخفاض في الناتج (الإنتاج أو الدخل القومي) ومع ارتفاع معدلات البطالة. غالباً ما يحدث التضخم المصحوب بالركود نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل النفط حيث حدث الركود التضخمي في السبعينيات بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي وصل إلى ثلاثة أضعاف.

كما ظهر نوع من الركود التضخمي في عام 2008 بعد ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط والذي ترافق مع ركود الإنتاج العالمي.

الشكل التالي يوضح هذه الظاهرة: نموذج AD/AS



نموذج AD/AS هذا يوضح التضخم المصحوب بالركود حيث نلاحظ أن مستوى الأسعار يرتفع من P1 إلى P2 ويترافق ذلك مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y1 إلى Y2 . نلاحظ في الشكل السابق إن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات زاد من تكاليف الشركات وتسبب ذلك في تحول منحنى العرض الكلي في الأجل القصير SRAS إلى اليسار من SRSA1 إلى SRSA2.

3-4) أضرار التضخم:

الآثار الاقتصادية للتضخم:

هذه الآثار متعددة، تتنوع آثارها الاقتصادية وفقاً لحدة التضخم ونوعه.

1- الأسعار النسبية:

قد يحدث التضخم اختلالات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات، وبالتالي يتسبب في تغيرات في هيكل الكميات التوازنية للقطاعات الاقتصادية ومستويات التوظيف لديها، ويصاحب ذلك تغيرات في تركيبة الطلب على العمالة، مما قد ينتج عنه ارتفاع البطالة.

2- اختلال في وظائف النقود:

التضخم يتسبب في فشل النقود في تأدية دورها كمقياس للقيمة ووسيط في المبادلة ووسيلة للمدفوعات الآجلة.

فأول قيمة تفقدها هي وظيفة مخزن للقيمة، وإذا استمر التضخم سوف تتدهور الثقة بالعملية المحلية كوسيلة للمدفوعات الآجلة ووسيلة لتسوية المدفوعات الدولية ⇨ يرتفع الطلب النسبي على العملات الأخرى فينخفض سعر صرف العملة المحلية ⇨ ترتفع فاتورة المستوردات ويتفاقم عجز الميزان التجاري الاستمرار في التضخم وتفاقمه أكثر قد يؤدي إلى فقدان الثقة وأزمة نقدية ومالية.

3-5) مواجهة التضخم بالسياسات الاقتصادية:

أولاً - السياسة النقدية:

تصمم وتطبق السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية (السلطات النقدية) وهي تدور بشكل أساسي حول التحكم بعرض النقود وأسعار الفائدة .وهناك الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية.

1- الأدوات الكمية: وتتمثل في:

أ - سياسة السوق المفتوحة : يقصد بها تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية (الحكومية) بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار ومن ثم في معدلات التضخم.

ب - سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة الذي على أساسه يقوم البنك المركزي بخص الأوراق المالية لصالح البنوك التجارية. وهناك سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة، و هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية.

ج - نسبة الاحتياطي القانوني : يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع عملائها لديه، حفاظاً على سلامة الجهاز المصرفي ودعمًا لثقة الجمهور فيه. زيادته تحد من قدرة البنوك على الاقتراض، ومن قدرتها على خلق النقود.

2- الأدوات النوعية: يتم اللجوء إليها مع أو عوضاً عن الأدوات الكمية، خاصة في الأوقات

التي لا يحبذ البنك المركزي فيها التأثير على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض وأهمها:

أ - الترشيد الائتماني:

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تقوم البنوك المركزية بتحديد حجوم التسهيلات الائتمانية التي يسمح للبنوك منحها، وتعيين شروط منحها من حيث مدد الاستحقاق وتوزيعها القطاعي. أما في الفترات التي يتفاقم فيها التضخم تقدم لدولة على وضع سياسة تأطيرية قسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة. وعادة ما تكون سياسة ترشيد الائتمان جزء من اجراءات اقتصادية أوسع تتسم بتقليص الانفاق العام وتشجيع الادخارات.

ب - سياسة التدخل المباشر : فهي تتلخص في فرض البنك المركزي لأسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية وتجميد البنك المركزي لجزء من ودائع البنوك التجارية وأرصدها النقدية علاوة على نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من البنك المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة.

ج - الإقناع الأدبي : وهو أسلوب متبع لدى الكثير من البلدان حيث يقوم البنك المركزي بالتوجه بصورة غير رسمية إلى البنوك التجارية والطلب منها بالتوسع الائتماني في فترات الركود، والتقليل من منح التسهيلات خلال فترات الرواج المصحوب بالتضخم.

3-6) وجهة نظر الكنزيين والنقديين في التضخم:

النقديين:

✓ انطلاقاً من التوازن في المدى البعيد E : الزيادة في عرض النقود $\Rightarrow$ زيادة في الطلب

الكلي $\Rightarrow$ الأسعار و الانتاج يرتفعان إلى F

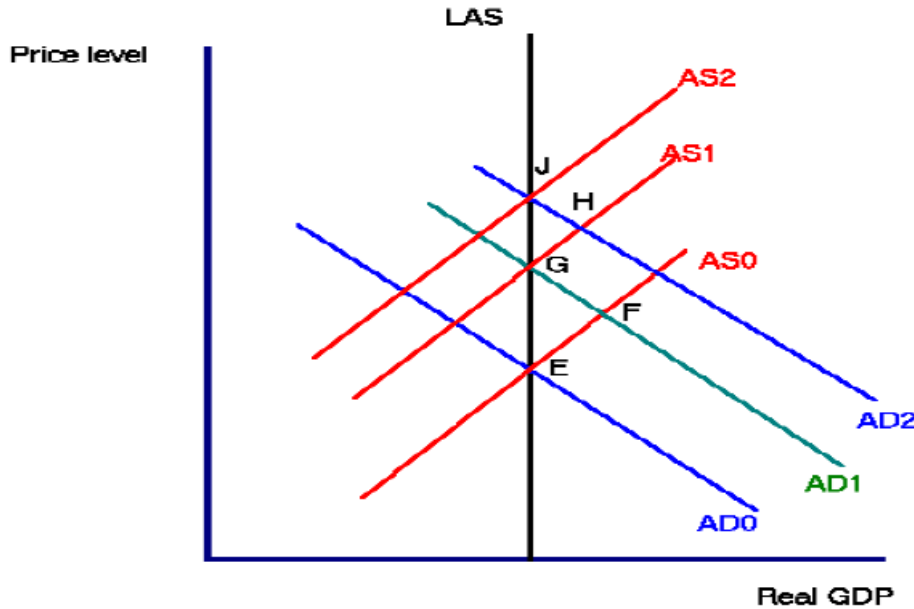
✓ العمال يدركون الانخفاض في القوة الشرائية للدخول $\Rightarrow$ ترتفع الأجور $\Rightarrow$ ينخفض العرض

الكلي قصير الأجل $\Rightarrow$ فينخفض الانتاج وترتفع الأسعار إلى G

✓ زيادة عرض النقد مرة أخرى يكرر السيناريو السابق فنصل إلى النقاط H و J تبعاً.

✓ في حال سيادة التوقعات الرشيدة ننتقل إلى G و J فور دون المرور ب F .

الشكل التالي يوضح ما سبق:



الكنزيين:

يتفق الكينزيين مع النقديين أن التوسع في عرض النقود يتسبب بالتضخم، ولكن أولاً:

- ليس عرض النقد السبب الوحيد في التضخم، وإنما هناك الزيادة في الانفاق الخاص والعام

المستقل، والتخفيض في الضرائب، والزيادة في الاستثمار المخطط، والصادرات.

- يحدث التضخم بسبب المتغيرات المالية بشكل أبطأ.

- التوسع المالي مقيد ومحدود إذا ما قارنناه بالتوسع النقدي.

القسم الثاني

المصارف

الفصل الرابع

المصارف التجارية

نقدم في هذا الجزء تعريفاً عاماً عن البنوك التجارية، بالإضافة إلى وظائفها وخصائصها، وسنركز بشكل خاص على أهم وظيفة من وظائف البنوك التجارية وهي خلق الودائع.

يقصد بالبنك التجاري:

مؤسسة أو شركة مكونة لغرض التعامل في النقد والائتمان وهي المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدي وتيسير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية (نقل حساب لعميل آخر) بطرق مختلفة بحيث تقلل من الحاجة الفعلية للنقد، وعلى المدى التاريخي كانت البنوك التجارية عبارة عن نوعين معروفين باسم:

- بنوك القبول وتشتغل بأعمال خاصة بقبول الائتمان.
- بنوك الإصدار وتشتغل بالعمليات الخاصة بإصدارات رأس المال نيابة عن عملائها.

تعريف كلمة ائتمان:

في الشؤون المالية يعني عادة قرض أو حساب على المكشوف يمنحه أحد البنوك لعملائه ويعني حجم الائتمان :المقدار الكلي للقروض و السلف التي يمنحها النظام المصرفي و المكونة عادة من:

- 1.البنك المركزي.
- 2.البنوك التجارية.
- 3.البنوك المتخصصة.

أنواع الائتمان:

يمكن تقسيم الائتمان الى اقسام عديدة وفق لمعايير مختلفة هي الآتي:

1- أنواع الائتمان وفقاً للفترة الزمنية (المدة) فهو إما ائتمان قصير أو متوسط أو طويل الأجل . ويؤثر ذلك في عملية احتساب سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك نظير منح الائتمان.

2- أنواع الائتمان وفقاً للغرض من القرض: فقد يكون الائتمان إما لأغراض إنتاجية أو استهلاكية أو تجارية.

3- أنواع الائتمان وفقا للضمانات: فهو إما ضمان شخصي يرتكز علي ثقة البنك بالعمل دون غيرها، أو ائتمان مضمون برهونات أو كفالات يقدمها العميل للبنك، ويسمى في هذه الحالة بالائتمان العيني.

4- أنواع الائتمان حسب الجهة التي تحتاج إلى تمويل: الائتمان العام (الحكومة ومؤسساتها) ولائتمان الخاص (للأفراد و الشركات) ولكل نوع من هذه الأنواع تكلفته ومردوداته علي البنك، ومخاطره المتوقعة، و التي في حالة تحققها تؤدي إلي عدم سداد القروض، وخسارة البنك للمبلغ الذي أقرضه.

نشأة البنوك التجارية:

يرتبط ظهورها تاريخياً بتطور الصاغة و الصيارفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفاً من الضياع و السرقة مع تسلم المودع إيصالاً يتضمن مقدار وديعته ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع الزمن أصبح هناك قبولاً لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة و المدينة ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق التزامات على نفسها تزيد عدة مرات عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق إقراضها والحصول مقابل ذلك على فوائد. وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمستثمرين فقط ، إلى كونها مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقد من خلال قدراتها على خلق النقد (منح الائتمان).

وظائف البنوك التجارية

من وظائف البنك التجاري الهامة ما يأتي:

- ❖ التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المستقرضين) وهي عبارة عن تجميع المدخرات ووضعها في متناول الأفراد أو المشروعات الراغبة في الاقتراض.
 - ❖ خلق النقد وهي وظيفة أشد أهمية من الوظيفة الأولى تتميز بها البنوك التجارية ويمكن من خلالها التأثير على عرض النقد وسيتم شرحها بالتفصيل لاحقاً .
 - ❖ العمليات المصرفية الاخرى وتتمثل في تسوية حسابات العملاء.
- و التي يمكن تفصيلها في الآتي:

العمليات المصرفية

- 1- قبول الودائع بجميع أنواعها وإيداعها في حسابات العملاء.
- 2- إقراض الأموال ومنح التسهيلات الائتمانية.
- 3- خصم الأوراق التجارية، مثل الكمبيالات أو تحصيلها عندما يحين موعد إستحقاقها.
- 4- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب العملاء، والقيام بوظيفة أمناء الإستثمار لحساب العملاء.
- 5- القيام بخدمات بالنيابة عن عملائها، مثل التحويلات النقدية وتحصيل الشيكات أو الكمبيالات، وسداد الديون نيابة عنهم عند موعد الإستحقاق.

خصائص البنوك التجارية

- 1- رقابة البنك المركزي: تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث أن للبنك المركزي سلطة الرقابة علي البنوك العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات.
- 2- التعدد والتنوع: حيث تتعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقد الورقية والمعدنية و المصرفية ، وحسب طبيعة التعاملات . وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع المكاني (الجغرافي) لهذا النشاط ، أو أزمناً ممارسته.
- 3- إختلاف النقد المصرفية عن النقد القانونية في قوة الإبراء: وتتزايد قوة إبراء النقد المصرفية بالمزيد من الثقة في أدوات البنوك التجارية وأعمالها، وبزيادة الوعي المصرفي وانتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه.
- 4- تحقيق الأرباح: تسعى البنوك التجارية إلي تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للآخرين.

ميزانية البنك التجاري

يمكن تلخيص ميزانية البنك التجاري بالشكل الآتي:

الأصول (الموجودات)	الخصوم (الموارد)
--------------------	------------------

❖ رأس المال المدفوع	❖ النقود السائلة
❖ الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي	❖ حافظة الأوراق المالية
أو لدى	1. أدونات خزانة
❖ البنك نفسه.	2. أوراق تجارية مضمومة
❖ الأرباح غير الموزعة	3. أوراق مالية
❖ القروض من المصارف التي يقترضها	❖ السلف و القروض التي يقدمها
البنك من اطراف اخرى	❖ البنك التجاري للأفراد او للهيئات
❖ الودائع:	الحكومية و الشركات
1. الودائع الجارية	❖ الأصول الثابتة
2. الودائع الثابتة	
3. ودايع التوفير	

أولا الخصوم:

- 1- رأس المال المدفوع: وهو مجموع المبالغ المدفوعة التي قام أصحاب البنك والمساهمين.
- 2- الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي ويكون ملزما فيه بتحديد من البنك المركزي (RRR).
- 3- المبالغ التي تم استقطاعها من الأرباح خلال السنوات السابقة.
- 4- قد تلجأ المصارف التجارية للاقتراض من بعضها إذا عجزت مواردها الذاتية عن تمويل هذه العمليات بالكامل وتفضل البنوك الاقتراض مع بعضها البعض قبل اللجوء إلى المصرف المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة على هذه القروض كما أنها قصيرة الأجل ولكن إذا عجزت البنوك التجارية الأخرى عن تلبية طلب الإقراض تلجأ للبنك المركزي والذي يستخدم استجابته أو رفضه كأداة لمراقبة الائتمان وذلك حسب الوضع السائد.

- 5- الودائع بأنواعها وسنقوم بشرحها بالتفصيل لاحقاً.

ثانياً الأصول:

1- النقد السائلة : تحتفظ البنوك بجزء من النقد السائلة في خزانتها لمقابلة الفروق التي تنشأ بين كمية الإيداع وكمية السحب والتي قد تكون موجبة أحيانا أو سالبة أحيانا أخرى وهي أقل الأصول ربحية ولكنها تمثل سيولة البنك لمواجهة الزيادة في السحب.

2- حافظة الورق المالية : حيث يحتفظ البنك التجاري بمجموعة من الأوراق المالية والتجارية التي تستحق الدفع في آجال معينة ومن أهم هذه الأوراق ما يلي:

- سندات الخزنة: تسمى أحيانا بالأذونات الحكومية، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة تستحق الدفع في فترات قصيرة تعطي الحكومة لها فائدة منخفضة نوعا ما ولكن تتقبل البنوك التجارية على شرائها لما تتمتع به من سيولة عالية.

- الأوراق التجارية: مثل الكمبيالات وتتمتع بدرجة عالية من السيولة ويحتفظ بها البنك التجاري حتى موعد استحقاقها.

- الأسهم والسندات : وهي أسهم الشركات الأخرى والتي يتم تداولها في السوق المالية ويتعرض البنك للتقلبات في أسعارها ولكنها تدر عائد مرتفع.

3- السلف والقروض: وتبتعد البنوك عادة عن السلف ذات الأجل الطويل وتكتفي بالمتوسطة الأجل التي لا يتعدى مداها سنتين وتكون بضمان عيني أو شخصي وهي من المجالات الرئيسية لعمل البنوك.

4- الأصول الثابتة : وتعتبر ضرورية لممارسة البنك لعملة مثل المباني والمعدات و الأدوات التي يستخدمها وهي من أقلها إدرار للربح بحيث لا يمكن تحويلها إلى نقد إلا بعد تصفية البنك وتوقفه عن العمل.

الودائع أهم بند في الخصوم:

وهي المصدر الرئيسي لمكونات البنك التجاري وتكون عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها لدى البنك التجاري وتنقسم إلى ما يلي:

✓ الودائع الجارية : وهي عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى البنك يمكن سحبه دون إخطار مسبق ولا تدفع البنوك التجارية فوائد على هذا النوع من الودائع وهو مصدر أساسي لسيولة البنك.

- ✓ **الودائع الثابتة الأجل:** وهي ودائع يلتزم بها البنك بموجبها الدفع في وقت لاحق ويتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع و البنك ويقوم البنك بدفع سعر فائدة عليها لئن المودع يضحي بسحب وديعته ويتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية وهو سعر الفائدة.
- ✓ **ودائع التوفير:** وهي ودائع تودع لدى البنوك لأجل طويلة وتدفع عنها البنوك أسعار فائدة تحدد مسبقاً ومعظم هذه الودائع شخصية ونسبتها لإجمالي الودائع ضئيلة جداً.
- ويمكن التفريق بين أنواع الودائع كالآتي:

الودائع الادخارية	الودائع الجارية
1- تعكس الطلب على النقود لأغراض الادخار كمخزن للقيمة.	1- تعكس الطلب على النقود لأغراض المبادلات.
2- ذات سيولة منخفضة وتتنخفض أهميتها من نسبة الودائع ولكنها تساعد البنك على التوسع في منح الائتمان.	2- ذات سيولة مرتفعة وتتطلب توفير قدر كبير من الاحتياطي النقدي لمواجهتها.
3- يدفع البنك سعر الفائدة عنها.	3- لا يدفع البنك عنها سعر الفائدة.

السيولة النقدية للبنك التجاري:

تقاس سيولة البنك التجاري بالمقاييس الآتية:

أولاً - نسبة الاحتياطي: و تقاس كالتالي:

النقود بخزينة البنك / إجمالي الودائع

ثانياً - نسبة الرصيد النقدي : و تقاس كالتالي:

النقود بخزينة البنك + النقود بخزينة البنك المركزي / إجمالي الودائع

ثالثاً - نسبة السيولة النقدية و تقاس كالتالي:

النقود بخزينة البنك + النقود بخزينة البنك المركزي + الأوراق المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع (ويعتبر أكثر المقاييس دقة).

سلامة المركز المالي للبنك التجاري و تسمى أحياناً بسلامة البنك التجاري:

تقاس سلامة البنك التجاري وكونه يحقق أرباحاً أو خسائر من خلال القانون الآتي:

= إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم

إذا كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح فإن البنك يحقق أرباحاً.

إذا كان الناتج أصغر من الواحد الصحيح فإن البنك يحقق خسارة ويسحب الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي.

كيف يتصرف البنك إذا كانت سيولته منخفضة؟

يمكن للبنك التجاري في هذه الحالة أن يسعى إلى زيادة أرصده عن طريق واحد أو أكثر من المصادر التالية:

1- إيداع نقد جديدة من الأفراد أو الشركات أو الهيئات الحكومية.

2- طلب سداد القروض التي للبنك عند الغير.

3- تحقيق رصيد دائن للبنك من البنوك الأخرى والمراسلين.

4- الاقتراض من البنك المركزي.

5- طلب زيادة رأس المال من المساهمين

محددات السيولة النقدية

يمكن إيجاز محددات السيولة النقدية فيما يلي:

1- التغير في الرصيد النقدي من واحد أو أكثر من المصادر السابقة.

2- التغير في نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية.

3- تحويل العملاء لودائعهم من ودائع جارية (تحت الطلب) إلى ودائع غير جارية (ادخارية ولأجل وشبه نقدية)، أو بالعكس.

4- عادات تسوية المعاملات المالية، حيث يرتفع الطلب على السيولة النقدية في المجتمعات

النامية مقارنة بنظيره في المجتمعات المتقدمة التي تتخذ من الشيكات والأدوات

المصرفية الأخرى أساساً في تسوية هذه المعاملات.

5- مدى توفر بدائل النقود واستخداماتها : مثل بطاقات الائتمان وغيرها، فكلما زاد استخدام

هذه البدائل انخفض الطلب على السيولة النقدية و العكس صحيح.

مثال:

■ من البيانات التجارية احسب ميزانية البنك التجاري وحدد سلامة مركزه المالي:

■ أوجد سلامة المركز المالي للبنك الآتي إذا كانت لديك المعلومات الآتية:

100 ودائع الطلب 200 .

20 كمبيالات 10

رأس المال 300 قروض قصيرة الأجل 150

قروض طويلة الأجل 400 أرباح غير موزعة 20

100 نقد خزينة البنك 200 ودائع تحت الطلب

20 أوراق تجارية 10 كمبيالات

300 رأس المال 150 قروض قصيرة الاجل

400 قروض طويلة الأجل أرباح غير موزعة

الحل:

الاصول	الخصوم
100 نقد الخزينة	300 رأس المال
20 أوراق تجارية	200 ودائع تحت الطلب
10 كمبيالات	20 أرباح غير موزعة
400 قروض طويلة الاجل	
150 قروض قصيرة الأجل	

سلامة المركز المالي = الأصول / الخصوم

$$1.3 = \frac{680}{520} = \text{سلامة المركز المالي}$$

وبما أن الناتج أكبر من الواحد الصحيح فإن البنك يحقق أرباحاً.

خلق النقود (الودائع)

قبل الدخول في شرح عملية خلق الائتمان سنجيب عن السؤال الآتي وهو: كيف استطاعت البنوك التجارية أن تخلق الودائع والائتمان؟

إن تلك العملية تمت استنادا للشروط الأساسية التالية:

1- إن المودعين لديهم الثقة بالمصارف في المصارف التجارية بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة برد ودائعهم عند الطلب أو حين يحين أجل استردادها مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع لدى البنوك التجارية.

2- هذه الثقة تجعل المودعين لا يفكرون بسحب ودائعهم إلا عندما تقتضي الحاجة لسحبها.

3- تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين يدفعهم للتعامل بالشيكات لتسوية مبادلاتهم دون الحاجة للنقد وهذا بالتالي يزيد من حجم الودائع لدى البنوك.

4- من خلال التجارب العملية ثم إثبات أن سحبات المودعين تقارب حجم إيداعات المودعين الجديدة إن لم تكن أقل منها.

كيف يتم خلق نقد الودائع:

يقصد بهذه العملية مد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع والتي تؤثر بالتالي في كمية النقود المعروضة وبالرغم من إن إصدار النقود هو في أيدي البنك المركزي فقط إلا أن البنوك التجارية لديها القدرة عن طريق قبول ودائع الأفراد ثم منح القروض أن تؤثر في حجم النقود المعروضة. إذا قام شخص بإيداع 1000 ليرة في أحد البنوك التجارية ولكن (البنك) A فإن إيداعه المبلغ لن يؤثر على ميزانية البنك والتي هي:

أصول	خصوم
1000 نقدية	1000 ودائع

ولكن البنك يقوم باستثمار هذه النقود بشكل قروض يمنحها الغير فلو افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلزم السلطات النقدية البنوك التجارية.

بالاحتفاظ به هي 20% (RRR) يقوم البنك بإقراض 800 ليرة لشخص آخر و يحتفظ بالـ 200 بشكل نقدي (نقد سائلة) وتعتبر ميزانية البنك التجاري لتصبح كالتالي:

أصول	خصوم
200 نقدية 800 قروض	1000 ودائع

والذي سيحدث أن هذا المبلغ الجديد 800 الذي أقرضه البنك للشخص سيقوم بإيداعه إما في نفس البنك أو في بنك آخر فلو يتم إيداعه في البنك B مثلاً تصبح ميزانية البنك كالتالي:

أصول	خصوم
800 نقدية	1000 ودائع

والتي يمكن للبنك أن يقوم بإقراضها مع الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني RRR لتصبح الميزانية كالتالي:

أصول	خصوم
160 نقدية 640 قروض	800 ودائع

وهكذا يتم تداول القروض من بنك لآخر، بحيث إذا تتبعنا جملة القروض التي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحها يظل نسبة الاحتياطي القانوني مساوية 3000 ليرة بينما تحتفظ البنوك بمبلغ 1000 ليرة وهي قيمة الوديعة الأولى وذلك تبعاً لمضاعف الائتمان أي أن إجمالي الاحتياطي القانوني سيكون مساوياً للوديعة الأولية.

أي أن البنوك التجارية قد قامت بخلق نقود وودائع تقدر بخمسة أضعاف الوديعة الأولية ويمكن استنتاج ذلك من خلال الجدول الآتي:

رقم البنك	الودائع بالليرة	القروض بالليرة	الاحتياطي القانوني بالليرة	نسبة الاحتياطي القانوني RRR
A	1000	800	200	20%
B	800	640	160	20%
C	640	512	128	20%
D	512	409.6	102.4	20%
....				20%
....				20%
	5000	4000	1000	

اجمالي المبالغ المودعة = اجمالي القروض + الوديعة الأولى

$$1000 + 4000 = 5000$$

مضاعف الائتمان:

هو عبارة عن عدد المرات التي يضاعف بها الائتمان المصرفي.

يمكن حساب مضاعف الائتمان المصرفي كالاتي:

$$M = 1 / RRR$$

حيث RRR : نسبة الاقتصادي القانوني

ولكن هناك نسبة من الودائع تسحب ولا يتم إيداعها مرة أخرى في البنوك على تستخدم في الاتفاق الاستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق وتسمى هذه النسبة (نسبة التسرب (L)) اي انها النقود خارج الجهاز المصرفي كما نلاحظ يقلل التسرب النقدي من قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان ويمكن تعريفها كالاتي:

نسبة المبالغ التي لا تودع مرة أخرى في البنوك ومن ثم تتغير مضاعف الائتمان

$$M = 1 / (L + RRR)$$

حيث L نسبة التسرب

مثال:

في المثال السابق كما هو مضاعف الائتمان علماً بأن نسبة التسرب 5%

$$M = 1 / L + RRR$$

$$M = 1 / 20\% + 5\% = 25\% = 4$$

ويكون إجمالي الودائع = الوديعة الأولى × مضاعف الائتمان

$$4000 = 1000 \times 4$$

وإجمالي القروض = إجمالي الودائع - الوديعة الأولى

$$4000 - 1000 = 3000$$

بينما يكون إجمالي النقود = إجمالي الودائع + الوديعة الأولى

$$4000 + 1000 = 5000$$

العوامل المؤثرة في مضاعف الائتمان:

- 1- نسبة الاحتياطي القانوني علاقة عكسية.
 - 2- نسبة التسرب علاقة عكسية.
 - 3- التغير في العادات المصرفية كلما تغيرت نحو خفض الإنفاق وزيادة الودائع يزداد المضاعف.
- نستنتج مما سبق:

- 1- أن الاحتياطي الجزئي شرط ضروري لخلق نقد الودائع، والودائع المشتقة.
- 2- تتوقف قدرة البنك علي منح الائتمان علي نسبة الاحتياطي القانوني RRR وترتبط بها بعلاقة عكسية، فكلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة البنك علي منح الائتمان، والعكس صحيح.
- 3- للوديعة الأولية (ع) دور في مضاعفة خلق الودائع المشتقة ومنح الائتمان، فكلما زادت الوديعة الأولية زادت قدرة البنك علي خلق الائتمان، والعكس صحيح.

نتائج مهمة عن الودائع

مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها:

- 1- كلما انخفضت الودائع غير الجارية أو الادخارية وكلما ارتفعت الودائع الجارية في الوقت نفسه زادت قدرة البنك علي منح الائتمان (لأنه عادة لا يتم استخدام الودائع غير الجارية في منح الائتمان.)
- 2- كلما زادت النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي (نسبة التسرب) انخفضت قدرة البنوك علي منح الائتمان.
- 3- كلما انخفض سعر الفائدة علي الودائع غير الجارية زاد الطلب علي الودائع الجارية، وزاد حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي.
- 4- كلما انخفض العائد علي الاستثمار ارتفع حجم الودائع في البنوك ، خاصة الودائع غير الجارية والعكس صحيح.
- 5- كلما انخفض العائد علي الودائع غير الجارية (أو الادخارية) زادت الودائع الجارية، التي تحت الطلب، أو زادت النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

الفصل الخامس

المصرف المركزي

مقدمة

تعدّ البنوك المركزية حديثة المنشأ نسبياً فباستثناء بنك انكلترا Bank of England الذي تم تأسيسه كبنك خاص في سنة 1694 وتم تأميمه في سنة 1946 والنظام الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسس في سنة 1913 وبأشر أعماله في سنة 1914 ، فإن معظم البنوك المركزية قد تم تأسيسها على نظام واسع بعد الحرب العالمية الأولى كبنوك خاصة في بداية الأمر.

ولكن زادت سيطرة الحكومات على هذه البنوك في عقد الثلاثينات من القرن العشرين بسبب الكساد الكبير 1929-1933 وهكذا تحولت معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

يعتبر البنك المركزي مؤسسة حكومية غير ربحية مخولة بإصدار العملة المحلية وإدارة النقد. لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى زيادة أهمية البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية والاقتصادية للدولة، مما تطلب إيجاد علاقة جديدة بين البنك المركزي والحكومة بما يضمن تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في تحديد أولويات السياسة النقدية وكيفية التنسيق بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

خصائص البنك المركزي:

هو مؤسسة حكومية تنشأ بقرار من السلطات التشريعية أو السياسية في الدولة. يحتل قمة الجهاز المصرفي بما له من سلطات عليا علي جميع البنوك العاملة في الدولة، وبما له من قدرة على إصدار النقود القانونية وتداولها للوفاء بالالتزامات. هو مؤسسة عامة تابعة للدولة، وبنفس الوقت له مجلس إدارة مستقل في إدارته وفي نظامه الأساسي وقراراته.

وظائف البنك المركزي

• تتمثل وظائف البنك المركزي بما يلي:

1. بنك الحكومة.

II. إصدار العملة الوطنية.

III. بنك البنوك.

IV. ضبط عمل المؤسسات المالية.

V. الرقابة على الائتمان.

1- **بنك الحكومة**: يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت

الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على

المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).

وكوكيل عن الحكومة، يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية

والحكومات الأجنبية، كما يتولى إدارة الدين العام، وإليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم

الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.

كما يعدّ البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح

والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص، كذلك، يعتبر

البنك المركزي المسؤول عن توفير الاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، بما يضمن استقرار

سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

2- **البنك المركزي بنك الإصدار**:

يتميز بها البنك المركزي عن البنوك التجارية كونه يتمتع بثقة الأفراد والكيانات الاقتصادية.

تكسب هذه الوظيفة البنك المركزي القدرة على التحكم بالعرض النقدي والقدرة على الرقابة على

البنوك الأخرى. ولكن ماهي ضوابط عملية الإصدار النقدي التي يقوم بها البنك المركزي؟

ضوابط عملية الإصدار النقدي:

◆ ضرورة تغطية كمية النقود المصدرة بكمية من الذهب (كما كان سائداً قديماً).

◆ تغطية الإصدار النقدي بنسبة من الاحتياطيات الأجنبية.

◆ مراعاة حجم وكمية السلع الحقيقية الموجودة في التداول في الأسواق وذلك لاعتبارات

تتعلق بالحد بالتضخم.

ولا تتوقف وظيفة البنك المركزي على تحديد كمية الإصدار من العملة الوطنية بل تتعداها إلى

تحديد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية التي يجب أن يحتفظ بحد أدنى منها.

3- البنك المركزي بنك البنوك:

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذلك يطلق عليه بنك البنوك . وذلك لأسباب ثلاثة هي:

✓ يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية و يستخدم البنك المركزي هذه الأداة من أجل زيادة رقابته على الائتمان المصرفي.

✓ يعد الملجأ الأخير للإقراض (Lender of last resources) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ . فلو حدثت أي ظروف مفاجئة للسوق زادت البنوك التجارية من الطلب على النقود لأنها تصبح غير قادرة على تلبية الزيادة الحاصلة في السحب المفاجئ من الودائع لذلك تلجئ للبنك المركزي لتقترض منه ما يكفي لمواجهة هذا الطلب الاستثنائي.

✓ يقوم البنك المركزي بوظيفة غرفة المقاصة بين البنوك التجارية (cleaning house) أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك المدين إلى حساب البنك الدائن، ويستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.

4- ضبط عمل المؤسسات المالية:

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف حماية الأموال العامة، وتوفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، تقديم الدعم للقطاعات التي لا تحظى باهتمام المؤسسات المالية، وحث هذه الأخيرة على الاقتراض من الحكومة من خلال شراء أدونات الخزينة والسندات الحكومية.

5- الرقابة على الائتمان:

وهذه هي أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث وذلك لكونها تتحكم في تأثير البنك في وضع السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف التجاري وذلك لكونه لديها القدرة على خلق الائتمان وبالتالي التأثير على عرض النقود ولا يمكن أن تترك المصارف التجارية تتوسع دائماً بالشكل الذي قد لا يكون متلائماً مع الظروف السائدة.

ويمارس البنك المركزي الرقابة على الائتمان من خلال الأساليب الكمية الآتية:

1- سياسة سعر الخصم:

وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية أي أنه (السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية نتيجة تقديم القروض لها) وفي حالة رفع هذا السعر يؤدي ذلك لانكماش تلك العمليات ومن ثم انخفاض عرض النقد والعكس في حالة الزيادة في عرض النقود.

2- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

تلتزم المصارف التجارية بوضع نسبة من ودائعها كاحتياطيات نقدية في البنك المركزي وتغير هذه النسبة بشكل يسمح بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي حسب الوضع السائد إذ يعتمد المصرف المركزي إلى زيادة هذه النسبة في حالة الرواج وبالتالي يقل عرض النقود وعموما توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي النقدي وبين القدرة على خلق النقود من قبل المصارف التجارية.

3- عمليات السوق المفتوحة:

وهي وسيلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وتسمى أحيانا بعمليات السوق المفتوحة وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية في السوق المالية وذلك للتأثير على الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية على كمية النقود المتاحة في المجتمع حسب الحالة الاقتصادية السائدة (بيع السندات للتخفيض من عرض النقود في حال التضخم و العكس شرائها في اوقات الكساد).

وهناك الأساليب النوعية للتحكم في حجم الائتمان وأهمها التأثير أو الإغراء الأدبي ويتوقف نجاح هذا التأثير علي عدة عوامل من أهمها:

- ✓ درجة أهمية البنك المركزي للبنوك التجارية وللجهاز المصرفي بصفة عامة
- ✓ مستوى التنسيق والتعاون القائم بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
- ✓ مدى مصداقية البنك المركزي في الوقوف مع البنوك التجارية إزاء المشكلات والصعوبات والمعوقات التي تتعرض لها في بعض الأحيان.
- ✓ تحديد سقف الائتمان.
- ✓ تحديد حصص إعادة خصم الأوراق التجارية.
- ✓ تحديد سقف لسعر الفائدة و -التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- ✓ تحديد أغراض الائتمان.

يعتبر البنك المركزي هو المحرك الأساسي لآلية النظام النقدي وذلك بحكم الوظائف التي يقوم بها، ولنفهم هذه الآلية يجب التعرف على ميزانية البنك المركزي التي تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج والذي يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب الخصوم (الالتزامات) مضافاً إليها رأس المال (حقوق الملكية).

ويوضح الجدول التالي نموذجاً مبسطاً وافترضياً لميزانية البنك المركزي الذي يبين مصادر أمواله وأوجه استخدامات هذه المصادر:

الموجودات	الخصوم
1- الموجودات الأجنبية	1- عملة في التداول
2- حقوق على الحكومة (سندات حكومية)	2- الاحتياطيات النقدية:
3- حقوق على البنوك التجاري (قروض مخصومة)	ودائع البنوك التجارية
4- حقوق على المؤسسات التجارية	ودائع المؤسسات المالية الأخرى
الأخرى	الودائع الحكومية
5- موجودات أخرى	3- المطلوبات الاجنبية
	4- حسابات رأس المال
	5- مطلوبات أخرى
المجموع	المجموع

الاختلاف الرئيسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى يتمثل في المكونات الرئيسة لكل من الموجودات والمطلوبات، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وأثرها على عرض النقود والسيولة المحلية، بالإضافة إلى مستحقات البنك المركزي على الحكومة المحلية بحكم كونه وكيلها المالي والمسؤول عن إدارة الدين العام.

أ - الخصوم:

وبما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار فإن جميع العملات المتداولة هي من الخصوم ويقصد بالاحتياطيات إيداعات البنوك التجارية لدى البنك المركزي . وهي عبارة عن العملات المتداولة والاحتياطيات الإجمالية وبما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار فإن جميع المعاملات المتداولة الورقية والمعدنية هي من ضمن الخصوم أما بالنسبة للاحتياطيات فيقصد بها إيداعات البنوك

التجارة لدى البنك المركزي و زيادة تلك الاحتياطات ↓ ← ↑ قدرة البنوك التجارية على تحويل المزيد من الأموال لقطاع الشركات.

ب - الأصول:

ويحصل البنك المركزي على فوائد من جانب تلك الأصول .تعتبر السندات الحكومية و القروض المخصصة من أهم الأصول وتغير تلك الأصول يؤدي إلى تغيير الاحتياطات الإجمالية لدى البنوك التجارية ومن ثم تغير عرض النقود ويحصل كذلك البنك المركزي على فوائد من جانب تلك الأصول وهي عبارة عن السندات المصدرة من قبل الدولة بحيث مثلا يستطيع البنك ↓ عرض النقود من خلال بيع السندات الحكومية والعكس في حالة زيادة العرض ، وتسمى الفوائد التي يحصل عليها البنك المركزي أو يتحملها مقابل القروض المخصصة بسعر الخصم.

أهداف السياسة النقدية الكلية للبنك المركزي

1- تحقيق مستوى عالي من التوظيف:

وذلك لكون وجود البطالة يعني إهدار للموارد البشرية وبالعادة يوجد مستوى مقبول من البطالة يسمى بالمستوى الطبيعي لا يؤثر في الناتج.

2- استقرار المستوى العام للأسعار:

وذلك بمحاربة التضخم وذلك لأنه يخلق نوعا من عدم الثقة في المستقبل الأمر الذي ينعكس على الادخار و الاستثمار.

3- النمو الاقتصادي:

تستطيع الدولة من خلال السياسة النقدية التأثير في الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات نمو الاقتصاد وليس فقط من خلال زيادة رأس المال فقط ولكن من خلال رفع المستوى التقني أيضا.

4- استقرار سعر الصرف للعملة المحلية:

وذلك لكونه من المعروف وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف للعملة لدولة ما وبين صادرات تلك الدولة فانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الين مثلا يؤدي لزيادة الصادرات الأمريكية بسبب انخفاض سعرها و انخفاض واردات الولايات الأمريكية من اليابان لارتفاع سعرها .ومن المهم السيطرة على التغيرات في سعر العملة لتأثيراتها المباشرة على الاقتصاد المحلي.

يلاحظ أنه قد يظهر هناك تعرض بين أهداف السياسة النقدية فيما بينها ولكن من المهم تحديد الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وبالتالي اتخاذ السياسة الملائمة لها باستخدام الأساليب السابقة (أساليب الرقابة على الائتمان).

البنك المركزي وسلامة النظام المصرفي

تعتبر الأزمات المالية وما يتبعها من انهيارات في البنوك من أهم المشاكل التي تهدد استقرار النظام المصرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد زادت خطورة هذه الأزمات في الفترة الأخيرة، حيث تحولت إلى ظواهر مالية متكررة الحدوث، كما زادت أحجام الخسائر المرتبطة بها إلى حد يفوق تصور المراقبين حول العالم. ونورد فيما يلي بعض مظاهر الأزمات المالية:

أولاً (Adverse selection): اختيار البديل المعاكس:

تحدث هذه الظاهرة عندما يتم اختيار (البديل الاستثماري) أي المشروعات أو العملاء الأكثر عرضة للفشل والخسارة وعدم القدرة على السداد، أي المقترضين ذوي المخاطر العالية فالبنك يتلقى طلبات للتمويل من مستثمرين لديهم مشروعات مدروسة يتوقعون منها عائداً مجزياً وتتطوي على مخاطر عادية، كما يتلقون طلبات من مستثمرين آخرين غير متيقنين من جدوى مشروعاتهم التي يرغبون في تمويلها أو تتطوي مشروعاتهم على درجة عالية من المخاطر.

ثانياً (Moral Hazard) الخطر الأخلاقي:

تحدث مشكلة الخطر الأخلاقي نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي حول مستقبل سلوك أطراف التعاقد، حيث يتمكن أحد الطرفين من تحميل الطرف الآخر بتكاليف سلوكه غير الأمين أو المخالف لما تم الاتفاق عليه في العقد. وتحدث هذه المشكلة بعد إبرام العقد، حيث يواجه البنك مخاطر إقدام المستثمر على استخدام القرض في أنشطة ذات مخاطر عالية غير المتفق عليها في العقد والتي تحددت على أساسها المخاطر المرتبطة بها سعر الفائدة.

مسببات الأزمات البنكية

يمكن إجمال أهم أسباب الأزمات البنكية بالآتي:

١ - ارتفاع معدلات الفائدة

٢ - زيادة عدم التيقن

٣ - تدهور القيمة الصافية

٤ - انهيار سوق الأسهم

٥ - التدهور المفاجئ لسعر الصرف

إن ظهور بؤادر الأزمة المالية في بعض البنوك يؤدي إلى تسارع المودعين إلى سحب أموالهم من البنوك. ولا تقتصر عمليات السحب في هذه الحالة على البنوك التي تعاني من العسر المالي بل تتعدى ذلك بمرور الوقت لتعم جميع البنوك، وذلك بسبب عدم قدرة المودعين على الحصول المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التمييز بين البنوك المتعسرة وغير المتعسرة.

إجراءات تنظيم العمل البنكي

رأينا كيف يؤثر الخطر الاخلاقي ومشكلة اختيار البديل المعاكس إلى تدني كفاءة النظام المصرفي. ومنه توجب معرفة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي التي تهدف إلى تأمين سلامة النظام المصرفي ورفع كفاءة أدائه، ومنها:

أولاً: الشبكة الحكومية للسلامة: و فيها:

١ - تأمين الودائع

٢ - الدعم المالي

ثانياً : ضوابط على الأصول و رأس المال

ثالثاً: الترخيص أو احتياطات الفحص

رابعاً: متطلبات الإفصاح

خامساً: الإجراءات الفورية للتصحيح

استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين إلى تنامي الدور الحكومي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة. فبرزت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلات النقدية المتشابكة التي يواجهها أي قطر في الوقت الحاضر في بيئة اقتصادية متغيرة.

لذلك لابد من أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستهما المالية والنقدية. وبعبارة أخرى إن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت مسألة غير واقعية، كما إن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك المركزي من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي بما يخدم اهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

الفصل السادس

السياسة النقدية

مفهوم وفاعلية السياسة النقدية

هي السياسة الظرفية التي ينفذها البنك المركزي بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

لكن كيف يتم الحكم على فعالية السياسة النقدية؟

يكون الهدف من السياسة النقدية دائما هي التحكم في مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي بما يتناسب مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد في دولة ما.

إن هذا الهدف يتحقق من خلال التأثير على متغيرات وسيطة وهي المتغيرات النقدية (سعر الفائدة، حجم النقد، سعر الصرف) ومتغيرات مالية (حجم القروض، الودائع).

لذلك من الضروري القول:

إن فاعلية السياسة النقدية تتحقق من خلال قدرتها على التأثير على المتغيرات الحقيقية عندها وعندها فقط يمكن القول أنها فعالة.

أما السياسة النقدية التي تحدث أثرا فقط في المتغيرات النقدية والمالية (الوسيطة) فلا تكون فعالة.

هناك عامل آخر يتحكم في مدة فعالية السياسة النقدية وهي انسجامها مع آلية أهداف السياسة المالية (السياسة الضريبية والانفاقية للدولة، موازنة الدولة).

كما قلنا تعتبر السياسة النقدية هي سياسة ظرفية أي أنها أثرها يجب أن يظهر التي تم « الظرف » خلال فترة قصيرة الأجل وذلك لكي تكون فعالة في معالجة اتخاذها من أجله.

أدوات السياسة النقدية

تطرقنا لدى دراستنا لوظيفة البنك المركزي إلى الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لدى تنفيذه لسياسته النقدية وقلنا أنها تقسم إلى:

أدوات كمية:

- سعر إعادة الخصم
- نسبة الاحتياطي القانوني
- عمليات السوق المفتوحة

• أدوات نوعية

- الترشيح الائتماني
- التوعية والمؤتمرات
- ولتجنب التكرار سنركز في هذا الفصل على آلية وتفاصيل عمل عمليات السوق المفتوحة

أدوات السياسة النقدية - عمليات السوق المفتوحة

عمليات السوق المفتوحة (OMOs) Open market operation هي شراء وبيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة من قبل البنك المركزي، تعتبر أداة رئيسية يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية.

لنأخذ مثلاً كيفية استخدام هذه الأداة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. The FED تحدد اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (OMC-Committee) (التي يتم انتخابها من قبل مجلس المحافظين الذين يدير البنك الفيدرالي) الهدف قصير الأجل لعمليات السوق المفتوحة. ثم يقوم مكتب التداول Trading Desk في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك بإدارة عمليات الشراء والبيع. إن نوعية الأوراق المالية المؤهلة أو المسموح بها من قبل الاحتياطي الفيدرالي لتدخل في هذه العمليات محدود نسبياً.

يمكن تقسيم عمليات السوق المفتوحة OMO إلى نوعين :دائم ومؤقت.

عمليات السوق المفتوحة الدائمة OMO Permenant :

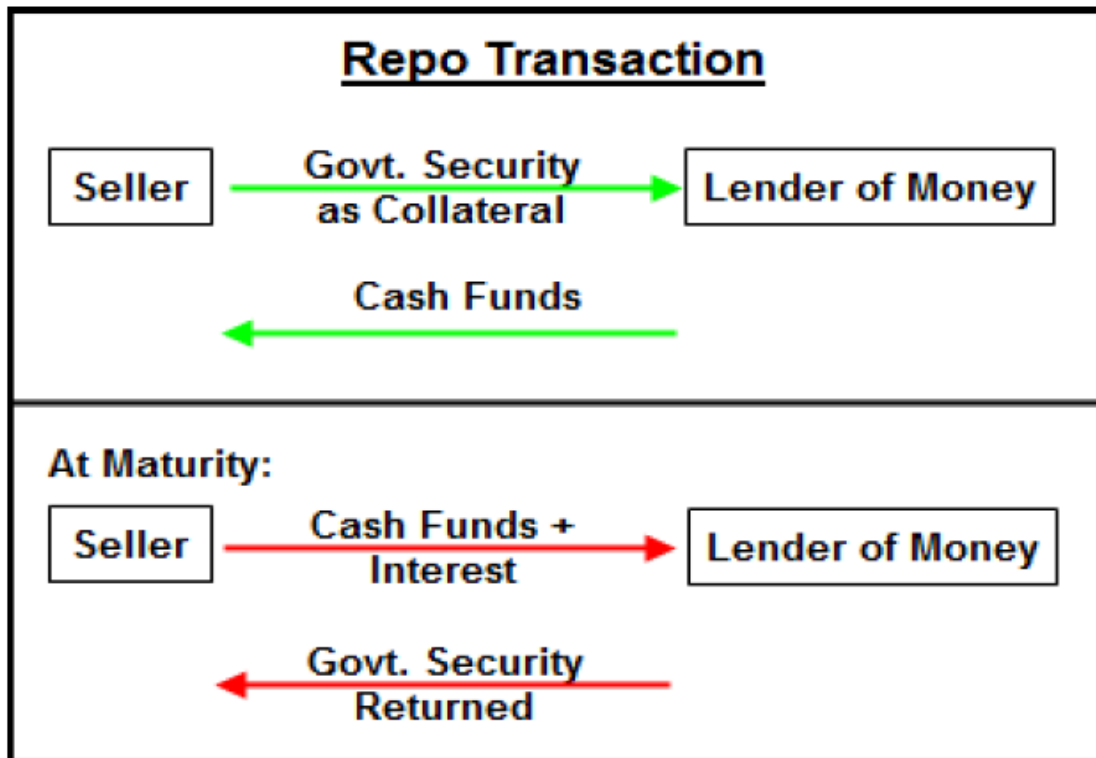
تتضمن عمليات السوق المفتوحة الدائمة شراء أو بيع الأوراق المالية لحساب «نظام السوق المفتوح» الاحتياطي الفيدرالي وتسجل لديه في حساب يدعى تستخدم عمليات السوق المفتوحة الدائمة عادة لتتناسب الأهداف طويلة الأجل المتعلقة ب إحداث توسع في حجم ميزانية الاحتياطي الفيدرالي - مثلاً عندما يكون المطلوب إحداث نمو في حجم العملة في التداول.

وخلال الأزمة المالية في عام 2008 وبعدها، استُخدمت عمليات السوق المفتوحة الدائمة للتأثير في حجم رصيد الأوراق المالية التي يمتلكها الاحتياطي الفيدرالي من أجل تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل وجعل الظروف المالية (الاقراض والاقتراض أكثر ملاءمة).

عمليات السوق المفتوحة المؤقتة (OMO Temporary)

عادة ما تستخدم عمليات السوق المفتوحة المؤقتة لتلبية احتياجات الاحتياطي القانوني والتي تعتبر احتياجات مؤقتة بطبيعتها. هذه العمليات هي إما اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) أو اتفاقيات إعادة الشراء العكسي (Reverse repo) في عملية الريبو، يقوم مكتب التداول في بنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء ورقة مالية مع وجود اتفاق لإعادة بيعها مستقبلا في تاريخ الاستحقاق.

يمكن أن يعتبر الريبو (Repo) من الناحية الاقتصادية كما لو أنه قرض مضمون مقدم من الاحتياطي الفيدرالي، ويكون الفرق بين سعر شراء وسعر بيع الورقة المالية بمثابة مبلغ الفائدة. الشكل التالي يقدم مخططا مبسطا لعملية الريبو:



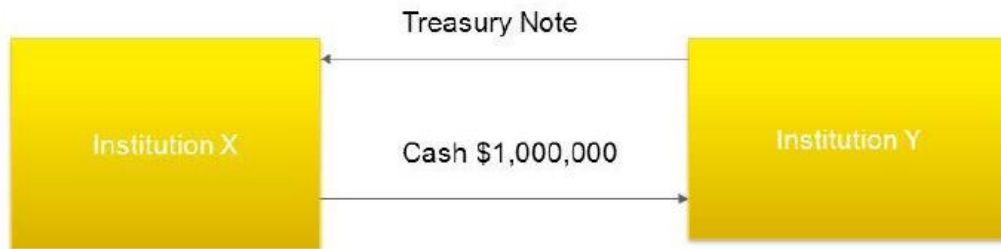
لدى عملية الريبو العكسي Reverse repo ، يبيع مكتب التداول في بنك الاحتياطي الفيدرالي ورقة مالية بموجب اتفاقية لإعادة شراءها مستقبلا في تاريخ الاستحقاق.

تعتبر عملية الريبو العكسي من الناحية الاقتصادية كما لو أنها عملية اقتراض مضمون من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

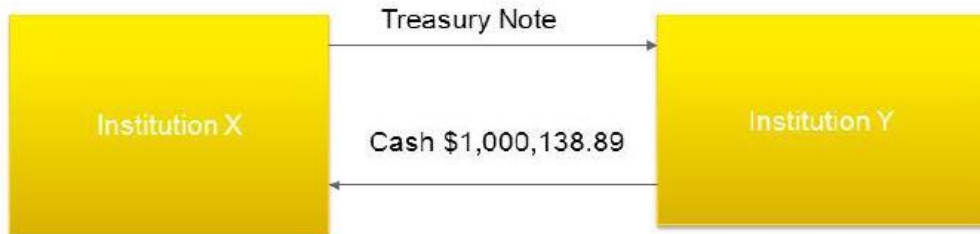
يتم استخدام عمليات Reverse repo في الوقت الحالي كأداة للمساعدة في الحفاظ على سعر الفائدة الفيدرالي (معدل سعر فائدة قصير الأجل - يومي) Overnight عند المعدل المستهدف targeted والذي وضعته لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية. FOMC الشكل التالي يقدم مخططاً

مبسطة لعملية: Reverse repo

1. Initial Transaction in Reverse Repo Agreement



2. Closing Transaction in Reverse Repo Agreement



عمليات السوق المفتوحة - آلية العمل

لكي نتعرف على آلية عمل عمليات السوق المفتوحة بمراحلها المختلفة سنتطرق إلى مثالين يتعلق كل منهما بعمليتي شراء وبيع حجم محدد من سندات الحكومة، سنتناول:

- خطوات تنفيذ كل عملية.
- الطرف الاقتصادي الذي يتطلب اتخاذها (التضخم -الكساد).
- كيفية تأثيرها في معالجة هذا الطرف الاقتصادي.
- أولاً: شراء أوراق مالية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي:

نفترض ما يلي:

الاقتصاد الأمريكي يعاني من حالة من الكسادلذلك:

نفرض أن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة FOMC وجهت إدارة مكتب تداول مجلس الاحتياطي الفيدرالي FRBNY بشراء 500 مليون دولار من سندات الخزينة.

- العملاء في FRBNY يستدعون أولاً تجار Dealers الأوراق المالية الحكومية العاملين في البنوك التجارية والاستثمارية الكبرى (مثل Goldman Sachs و Morgan Stanley .
- يقوم هؤلاء التجار بتقديم قائمة من الأوراق المالية المتوفرة لديهم للبيع، يظهر بها المعلومات التالية:

(العملة المصدرة بها هذه الأوراق، تاريخ الاستحقاق، والسعر الخاص بكل ورقة مالية.)

- يسعى العملاء في مكتب التداول في بنك الاحتياطي الفيدرالي FRBNY بعد ذلك إلى شراء الحجم المستهدف من الأوراق المالية (بتاريخ استحقاق المرغوب وأقل سعر ممكن) حتى يشتروا 500 مليون دولار، ثم يقومون بإخطار إدارة السندات الحكومية الخاصة ببنك الاحتياطي الفيدرالي باستلام الأوراق المالية الحكومية وتسديد ثمنها للبائعين.

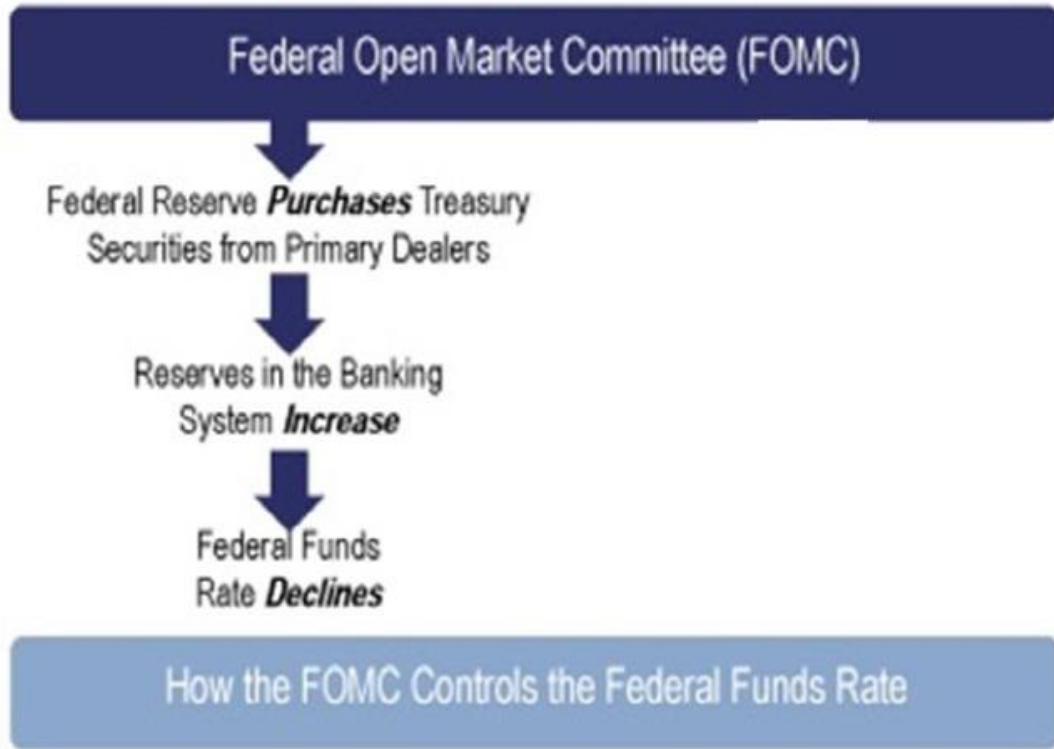
- ويقوم بائعو الأوراق المالية (البنوك) بدورهم بإيداع هذه المدفوعات في حساباتهم المحتفظ بها لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي المحلي.

في « سندات الخزينة » نتيجة لهذه المشتريات، تمت زيادة رصيد حساب ميزانية بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 500 مليون دولار، والمقابل يزداد التي تحتفظ بها هذه البنوك والتجار في بنك « الاحتياطي » رصيد حساب الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 500 مليون دولار.

- بالإضافة إلى ذلك ، هناك تأثير على ميزانية البنوك التجارية .كيف؟

إجمالي الاحتياطيات (الأصول) من البنوك التجارية سيزيد بمقدار 500 مليون دولار بسبب شراء الأوراق المالية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، والودائع تحت الطلب (الالتزامات) من تجار الأوراق المالية (أولئك الذين قاموا ببيع الأوراق المالية) في بنوكهم ستزيد بمقدار 500 مليون دولار.

الشكل التالي يوضح خطوات تنفيذ عملية شراء السندات الحكومية وتأثيرها على ميزانية بنك الاحتياطي الفيدرالي (The FED) وعلى ميزانية البنوك التجارية.

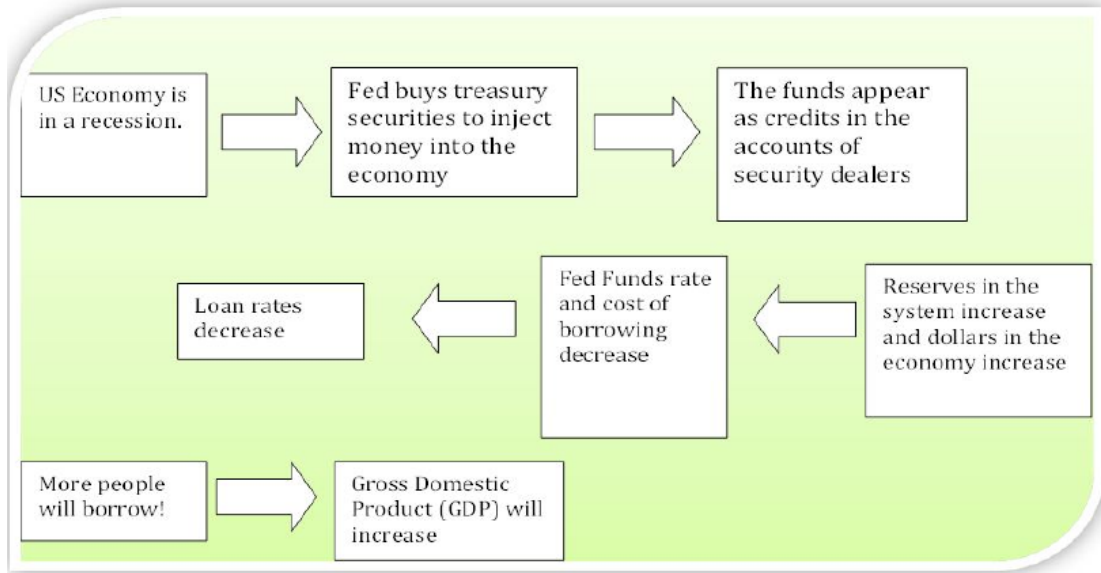


الآن سنرى كيف يمكن لعملية شراء السندات الحكومية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي أن تعالج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد؟
عندما يوجه البنك الفيدرالي بشراء السندات الحكومية تتخلى البنوك التجارية عن سنداتهم ويكون الأثر على ميزانيتهم كالتالي:

الاصول	الخصوم
500+ احتياطيات لدى البنك المركزي	500+ ودائع التجار بائعي السندات الحكومية

يزداد حجم الاحتياطيات والأموال في الاقتصاد فينخفض معدل سعر الفائدة (سعر الأموال)
تزداد قدرة العملاء الاقتصاديين على الاقتراض تزداد معدلات النمو.
الشكل التالي يوضح ما سبق....

Fed's Open Market Operations in a RECESSION



أدوات السياسة النقدية - عمليات السوق المفتوحة - آلية العمل - حالة البيع

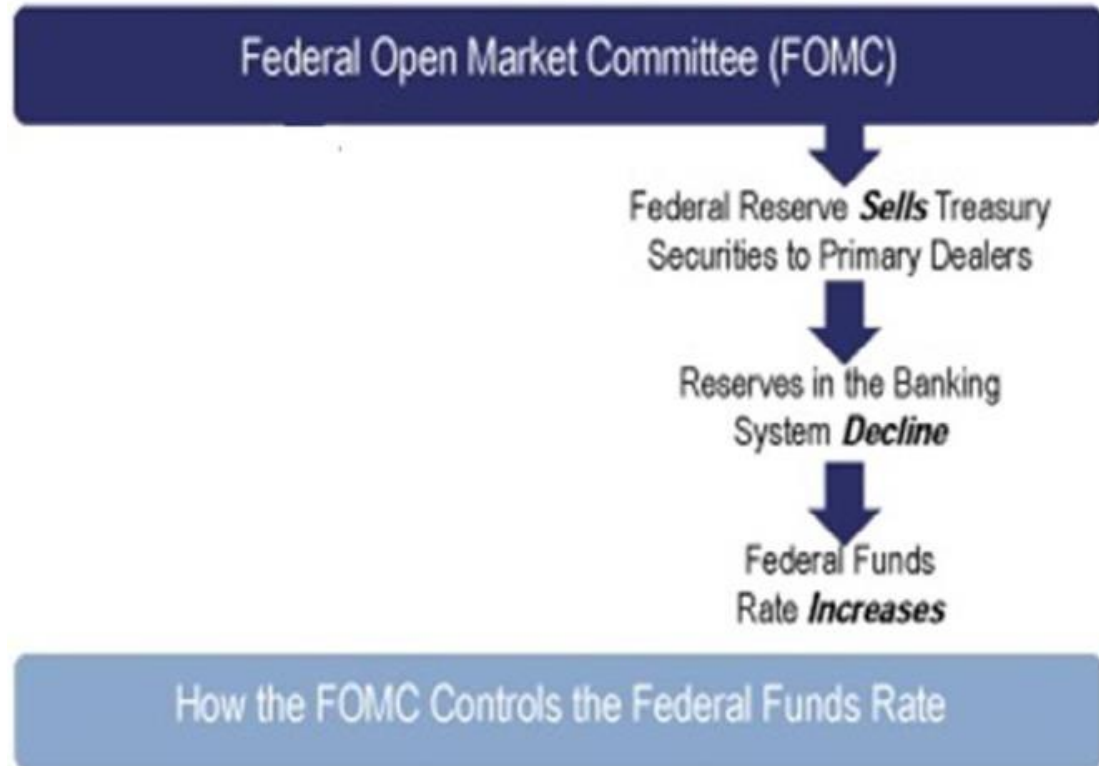
ثانياً : بيع أوراق مالية من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي:

نفترض ما يلي:

الاقتصاد الأمريكي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم ..لذلك:

- نفرض أن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC) وجهت إدارة مكتب تداول مجلس الاحتياطي الفيدرالي (FRBNY) ببيع 500 مليون دولار من سندات الخزينة.
- العملاء في مكتب التداول FRBNY يعلمون تجار الأوراق المالية الحكومية الذين يقدمون قائمة من الأوراق المالية التي هم على استعداد لشرائها، بما في ذلك السعر المرعوب دفعه لكل ورقة مالية.
- بيع العملاء في FRBNY الأوراق المالية إلى هؤلاء التجار بأعلى الأسعار الممكنة حتى يتمكنوا من بيع 500 سندات حكومية بقيمة 500 مليون دولار.
- ثم تقوم مكتب التداول FRBNY بإخطار إدارة السندات الحكومية ببنك الاحتياطي الفيدرالي بتسليم الأوراق المالية إلى التجار (المشتريين) وتلقي ثمن هذه الأوراق.

- يدفع تجار الأوراق المالية هذه الأوراق عن طريق سحب ودائعهم الخاصة بهم في بنوكهم التجارية.
- في ميزانية بنك « سندات الخزينة » ونتيجة لهذا البيع، ينخفض رصيد حساب الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 500 مليون دولار، وبالمقابل ينخفض رصيد المحتفظ به من قبل البنوك (التي تتعامل بهذه السندات « الاحتياطي » حساب الحكومية) لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 500 مليون دولار.
- بالإضافة إلى ذلك ، هناك تأثير على ميزانية البنوك التجارية .كيف؟
- ينخفض إجمالي رصيد الاحتياطيات التي تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك الاحتياطي بمقدار 500 مليون دولار بسبب شراء الأوراق المالية من بنك الاحتياطي الفيدرالي، وستتخفض الودائع تحت الطلب من تجار الأوراق المالية في بنوكهم بمقدار 500 مليون دولار (وهذا يعكس ثمن الأوراق المالية المشتراة من قبل هؤلاء المتعاملين).
- الشكل التالي يوضح خطوات تنفيذ عملية بيع السندات الحكومية وتأثيرها على ميزانية بنك الاحتياطي الفيدرالي (The FED) وعلى ميزانية البنوك التجارية.



الآن سنرى كيف يمكن لعملية بيع السندات الحكومية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي أن تعالج حالة ارتفاع معدلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد؟

عندما يواجه البنك الفيدرالي ببيع السندات الحكومية يظهر الأثر في ميزانية البنوك التجارية كالتالي:

الاصول	الخصوم
500- احتياطات لدى البنك المركزي	500- ودائع المتعاملين مشتري الأوراق المالية

يتناقص حجم الاحتياطات والأموال السائلة في الاقتصاد فيزداد معدل سعر الفائدة (سعر الأموال) تنخفض قدرة العملاء الاقتصاديين على الاقتراض ينخفض الطلب تنخفض الأسعار.

الشكل التالي يوضح ما سبق...

Fed's Open Market Operations during INFLATION

